

الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

ديوان تنمية الجنوب



التقرير السنوي

التقرير السنوي

2018

الفهرس

تمهيد

3 تقديم المؤسسة

4 ■ تقديم ديوان تنمية الجنوب

7 ■ الانجازات في أرقام

الأنشطة الفنية

11 ■ النهوض بالاستثمار الخاص

19 ■ الشبّاك الموحد بديوان تنمية الجنوب

22 ■ التخطيط والإحصائيات

34 ■ مساندة التنمية والتقييم

38 ■ التعاون الفني

الأنشطة الادارية

46 ■ الإعلامية والتوثيق

49 ■ الشؤون الإدارية

55 ■ خلية الحوكمة

تمهيد

إكتست سنة 2018 أهمية بالغة على مستوى العمل الإنمائي، حيث تم تسجيل تحسن في نسق النمو من 1.9% سنة 2017 إلى 2.5% سنة 2018 مع تواصل الضغوطات المسلطة على المالية العمومية وعلى ميزان الدفعوات وإرتفاع مستوى التضخم بالرغم من مواصلة تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية وإعتماد جملة من الإجراءات والتدابير لتحسين الأداء الإقتصادي.

وقد تميزت سنة 2018 بتعزيز اللامركزية بتركيز السلطة المحلية عبر إجراء إنتخابات البلدية في ماي 2018، علاوة على التقدم في إنجاز عدد من المشاريع المهيكلة في مجال البنية الأساسية بأغلب الجهات .

وعلى هذا الأساس واعتمادا على المهام الموكولة إليه في مجال دعم التنمية الجهوية بولايات الجنوب ، توجه إهتمام ديوان تنمية الجنوب ونشاطه خلال سنة 2018 إلى مواصلة النظر في إعادة تموقعه المؤسسي على غرار هياكل التنمية الجهوية الأخرى وتدعيم قدراته من خلال تقديم مقترحات عملية لتجديد وتطوير مشمولاته ومراجعة نظامه الأساسي وهيكله التنظيمي قصد الإستجابة لرهانات المرحلة القادمة ولمقتضيات حسن إدارة الشأن التنموي.

أما بالنسبة للتخطيط واقتراح السياسات ومتابعة المشاريع العمومية، فقد تميزت سنة 2018 بإعداد التقييم نصف المرحلي للمخطط 2016-2020 بالإضافة إلى متابعة إنجاز المشاريع المرسمة بميزانية الدولة لسنة 2018 وما قبلها مع التركيز على المعطل منها .

وفي مجال البرامج والخطط الرامية لتنمية المناطق ذات الأولوية ، ساهم ديوان تنمية الجنوب في أعمال لجنة القيادة الوطنية التي تولت المصادقة على مكونات مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل 29 معتمدية على مستوى ولايات الجنوب بحجم إستثمار يناهز 290 مليون دينار.

وحرصا على مواصلة إضطلاع الديوان بدوره الريادي في النهوض بالإستثمار الخاص ، تركزت الجهود على تكثيف المرافقة للباعثين الجدد ومساعدتهم على إعداد دراسات مشاريعهم وعلى الحصول على التمويلات اللازمة إلى جانب التعريف بمناخ الأعمال و بفرص الإستثمار المتاحة خلال عديد التظاهرات المنتظمة في سنة 2018 . وتقتضي الضرورة وضع خطة عمل

مدمجة وشاملة لدفع الإستثمار وبعث المؤسسات تستجيب للتحديات المطروحة وأهمها التقليل في نسبة البطالة التي شهدت إرتفاعا سنة 2018 بكامل ولايات الجنوب مقارنة بسنة 2014 وبالنسق المسجل على المستوى الوطني .

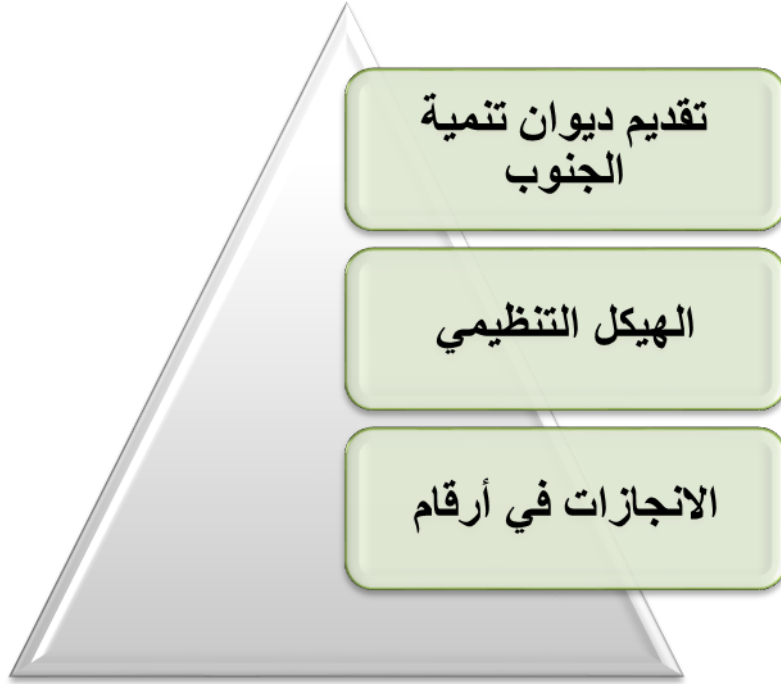
وانطلاقا من أهمية **التعاون الدولي الفني واللامركزي** في دعم التنمية الجهوية ، تولى الديوان تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والإتحاد الأوروبي والتعاون الإيطالي شملت تعزيز مناخ ريادة الأعمال و بعث المؤسسات الصغيرة وتنمية منظومة تربية الماشية والحوكمة البيئية .

وسعى لتكريس **مبادئ الشفافية وتدعيم إنفتاح الإدارة** على محيطها والعمل بقواعد الحوكمة وتعصير أساليب التصرف في المؤسسة، تم خلال سنة 2018 على مستوى ديوان تنمية الجنوب تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة بمواصلة تركيز منظومات جديدة للتصرف في الميزانية والخزينة قصد إرساء منظومة مدمجة للتصرف في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الإحصائيات الجهوية ومتابعة الإستثمار العمومي والخاص وتطوير موقع الواب لكونه بوابة النفاذ للمعلومة وتفعيل لجنة لتنمية القدرات تتولى اقتراح ومتابعة مخطط للتكوين ، فضلا على تعزيز الحوار مع الطرف الإجتماعي بالمؤسسة وتوفير الظروف الملائمة لتكثيف الأنشطة الإجتماعية والترفيهية الموجهة للأعوان و عائلاتهم .

ويتضمن التقرير السنوي لسنة 2018 جردا مفصلا للأنشطة التي قام بها الديوان وساهم فيها مبنوية حسب المحاور الكبرى المذكورة .

المدير العام

تقديم المؤسسة



تقديم ديوان تنمية الجنوب

التسمية

ديوان تنمية الجنوب

المقر الاجتماعي

عمارة التنمية- 4119 مدينين

الصيغة القانونية

تم إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و 72 من قانون المالية لسنة 1984، قبل أن يتم مراجعة مشمولاته وإعادة هيكلته وفق القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.

المهام

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي و دفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان... ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات،
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج،
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان،
- إعداد برامج وخطط عمل متكاملة للنهوض ولتنمية المناطق ذات الإشكاليات الخصوصية أو التي تعرف صعوبات تنموية والعمل على إنجازها وذلك بالتعاون مع الهياكل الوطنية والجهوية المختصة،
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص بمناطق التدخل،

مناطق التدخل

يغطي ميدان تدخل الديوان، ولايات تطاوين ومدنين وقابس وقبلي وتوزر وقفصة

مجلس المؤسسة

يخضع ديوان تنمية الجنوب إلى اشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ويسيره مدير عام الذي يرأس مجلس مؤسسة ذو صبغة استشارية يتركب من 11 عضوا يمثلون الوزارات والولايات ذات العلاقة بمهام الديوان ومناطق تدخله بالإضافة إلى مراقب الدولة.

وقد تألف مجلس المؤسسة سنة 2018 من السادة الآتي ذكرهم:

رئيس مجلس المؤسسة

فوزي الغراب : المدير العام لديوان تنمية الجنوب

الأعضاء

جلول الكوكي : ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

حبيب الجليطي : ممثل عن وزارة المالية

طارق بن سلامة : ممثل عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

محمد الصايم : ممثل عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية

علي بوعايشة : ممثل عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

غالب القلالي : ممثل ولاية مدنين

محمد الفاتح شكري : ممثل ولاية قفصة

زياد البكري : ممثل ولاية توزر

أنس عبد الهادي : ممثل ولاية قبلي

رشيد بلاغة : ممثل ولاية تطاوين

طه الزواري : ممثل ولاية قابس

مراقب الدولة : مصطفى بوقارص

الهيكل التنظيمي

يشتمل الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الجنوب الذي تم ضبطه بمقتضى الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 24 جانفي 1999 علاوة على مجلس المؤسسة و الإدارة العامة و لجنة المديرين على :

- إدارة المصالح المشتركة،
 - إدارة النهوض بالاستثمار الخاص،
 - إدارة التخطيط و الإحصائيات،
 - إدارة مساندة التنمية والتقييم،
 - 6 إدارات جهوية للتنمية.
- كما تضمنت هيكله الديوان:
- الشباك الموحد الذي تم إحداثه بمقتضى الأمر عدد 2069 سنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.
 - خلية الحوكمة المحدثة سنة 2017 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 .

الانجازات في أرقام

التطور	2018	2017	الوحدة	البيانات
الاستثمار الخاص				
12.3%	3806	3390	متصل	استقطاب الباعثين
15%	3518	3060		عمليات الاحاطة والتوجيه والمرافقة
-12.7%	288	330	العدد	المشاريع المدروسة
30%	81239	61850	الاستثمار أ.د.	
5%	1662	1585	مواطن الشغل	
-35%	87	134	العدد	المشاريع المنجزة
-48.4%	15981	30957	الاستثمار أ.د.	
-45.5%	432	793	مواطن الشغل	
-	-	5	عدد المنتفعين	آلية فوشير
-	-	18704	المنحة (د)	
-	7	-	الموافقات الأولية	
أنجز المشروع في مرحلته الأولى سنة 2018	2	2	الولايات المنتفحة	مشروع بعث المؤسسات الصغرى بولايتي مدنين وتطاوين
-	13	-	مؤسسة منتفحة	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة PME en action
-46.2%	367	682	عدد المنتفعين	اعتماد الانطلاق
-21.3%	3273	4158.2	التمويل الذاتي (أ.د.)	
الشباك الموحد				
28%	7984	6229	خدمة	خدمات الارشاد
29%	3566	2765	خدمة	خدمات ادارية
31%	476	363	شركة مكونة	تكوين الشركات

البيانات	الوحدة	2017	2018	التطور
التخطيط و الإحصائيات				
متابعة المشاريع و البرامج العمومية السنوية	وثيقة متابعة	28	28	-
متابعة البرنامج الجهوي للتنمية	وثيقة متابعة	24	24	-
متابعة القرارات الخاصة بالمجالس الوزارية الجهوية	تقرير	24	24	-
متابعة الأوضاع التنموية بالجهات	تقرير	14	14	-
التقييم النصف المرهلي للمخطط 2016-2020	تقرير	-	6	-
الإحصائيات الجهوية	نشرية	7	7	-
الإحصائيات البلدية	نشرية	3	3	-
مساندة التنمية و التقييم				
مشاريع التعاون الفني	عدد	5	5	-
آليات التسويق الجهوي	عدد المحامل	20	10	-50%
برنامج التنمية المندمجة	الجيل I و II	24	24	-
	الجيل الثالث	29	30	-
الإعلامية و التوثيق				
المنظومات	عدد	11	13	18%
الحواسيب	عدد	117	129	10%
نسبة الأعوان والاطارات المرتبطين بشبكة الأنترنت	%	100	100	-
زوار موقع الواب	عدد	5467	5160	-5%
الرصيد الوثائقي	كتاب	9579	9796	2%
نشرية التوثيق	عدد	6	6	-

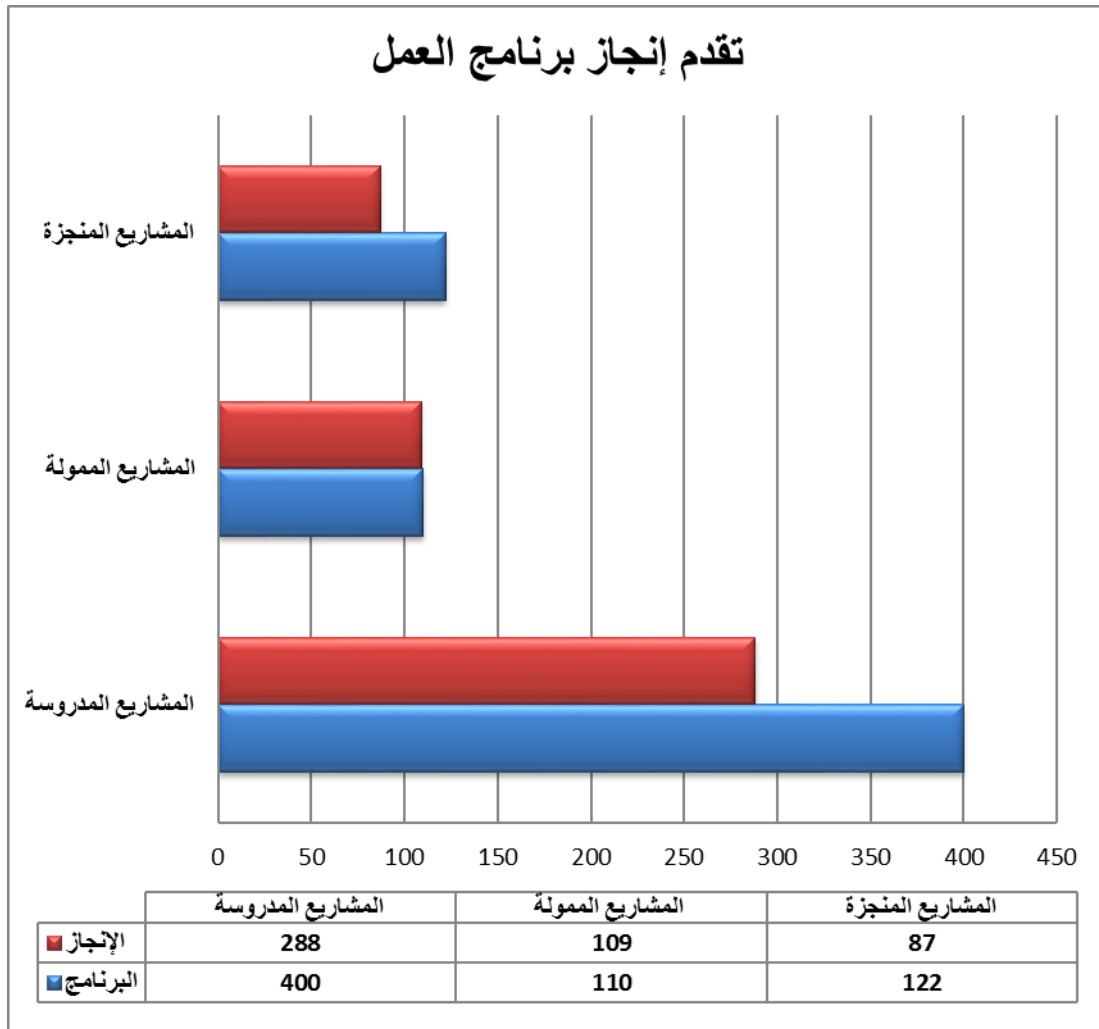
الموارد البشرية				
التطور	2018	2017	الوحدة	البيانات
-9%	117	129	عدد	الأعوان
-6%	117	125	عدد	الأعوان المرسمين
-	-	4	عدد	الأعوان العرضيين
	47	46.5	%	نسبة التأطير
الميزانية				
1.7%	4054	3987	أ.د.	نفقات التصرف
-35%	150	230	أ.د.	نفقات التنمية
الموارد				
4.3%	4091	3921	أ.د.	منحة الدولة
-62%	113	296	أ.د.	الموارد الذاتية

الأنشطة الفنية

النهوض بالاستثمار الخاص

واصل ديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2018 نشاطه في مجال النهوض بالإستثمار الخاص وفقا للمهام وللمشمولات المناطة بعهدته وذلك بتركيز جهوده على دعم وتبني الباعثين والإحاطة بهم وتوجيههم ومرافقتهم وانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والمساعدة في البحث عن التمويل. كما عمل الديوان على مزيد التعريف بالإمكانات والموارد المتاحة بإقليم الجنوب وبالامتيازات المنصوص عليها بالقانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016 .

وقد كانت نسبة تقدم انجاز نشاط النهوض بالاستثمار الخاص إلى موفى 2018 مقارنة ببرنامج العمل المضبوط على النحو التالي: 72% مشاريع مدروسة، 99% مشاريع ممولة و71% مشاريع منجزة.

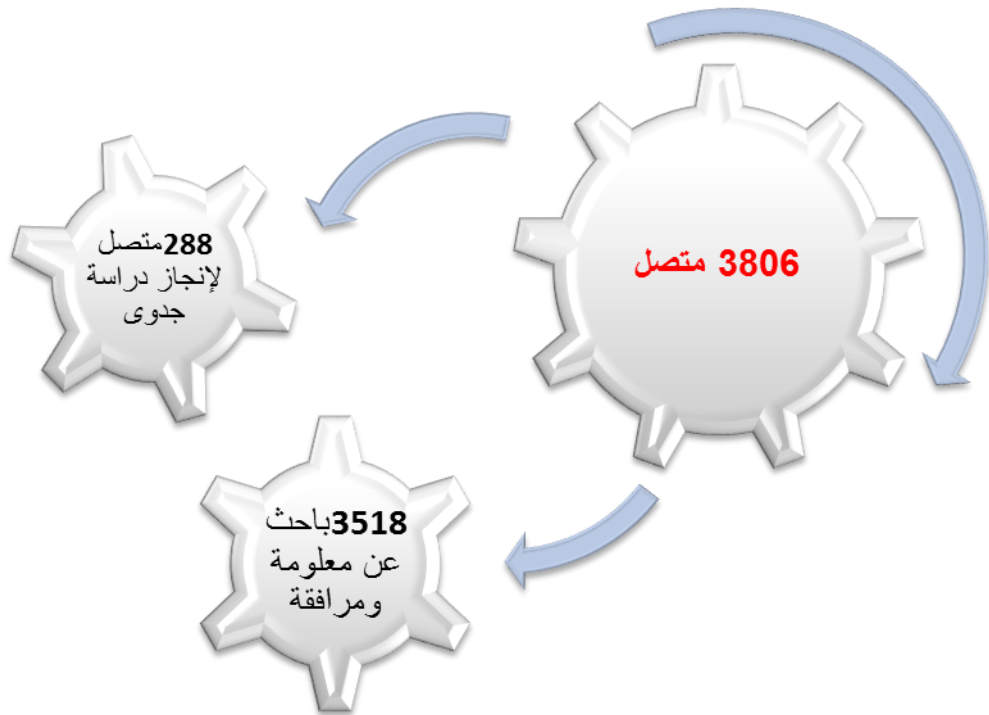


مقارنة إنجازات سنة 2018 بإنجازات سنة 2017

المشاريع المنجزة		المشاريع الممولة		المشاريع المدروسة		عدد المتصلين	السنة
مواطن الشغل	الإستثمار (أ.د.)	عدد مواطن الشغل	الإستثمار (أ.د.)	مواطن الشغل	الإستثمار (أ.د.)		
793	30957	134	20757	1585	61850	330	2017
432	15981	87	17282	1662	81239	288	2018
-45.5	-48.4	-35	-16.7	4.9	30.3	-12.7	نسبة التطور %

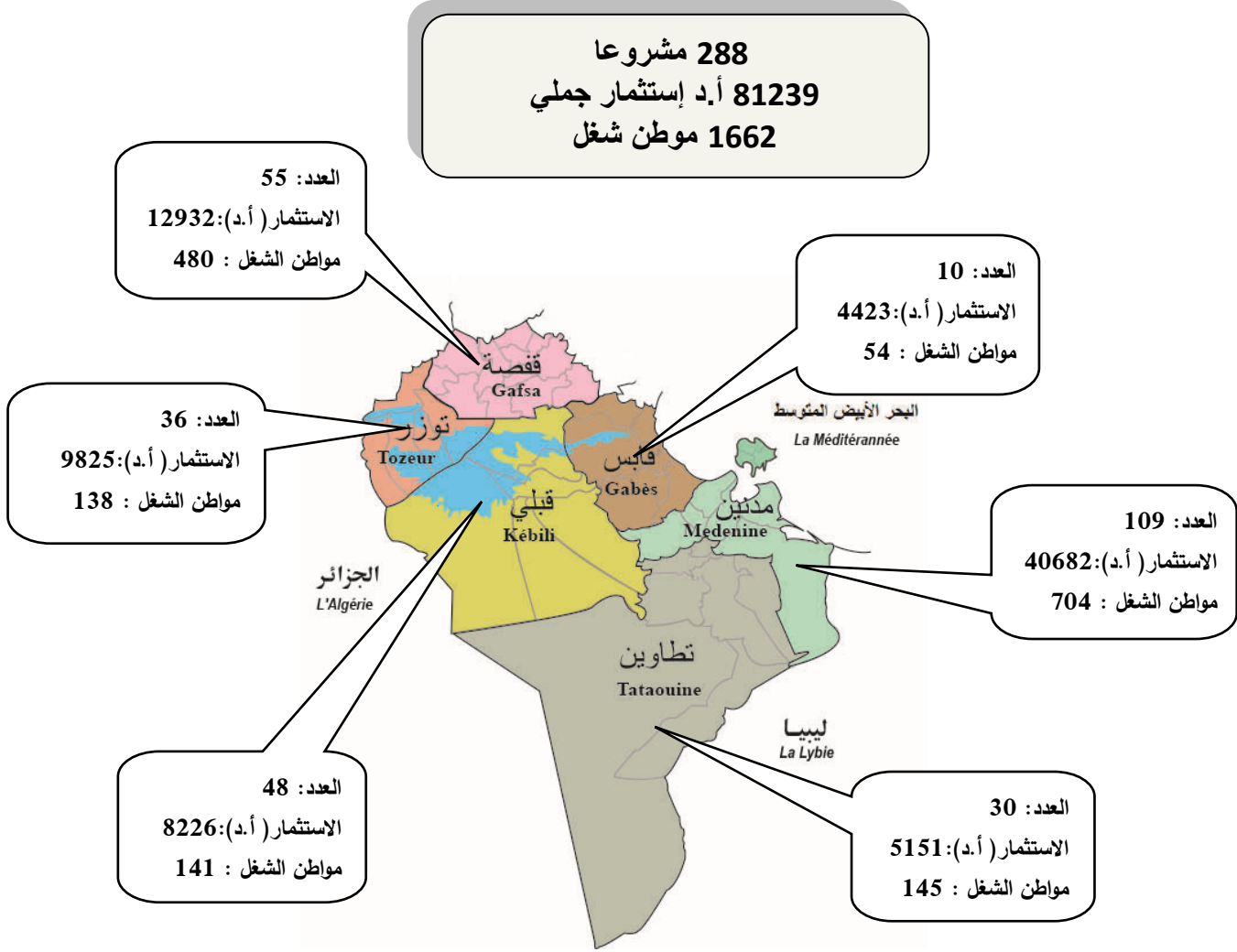
وتم إستقبال حوالي **3806** زائرا طالبا للمعلومة والإرشاد والمساعدة بالإدارات الجهوية أو الإدارة المركزية لديوان تنمية الجنوب وتمت الاستجابة لطلباتهم عبر تأطيرهم والإحاطة بهم من خلال توفير المعلومة وتعريفهم بمكامن الإستثمار وبالامتيازات المالية والجبائية الممنوحة في إطار قانون الإستثمار الجديد وتوجيههم للإدارات الفنية المختصة ومدعم بالوثائق اللازمة.

وقد استكمل **288** من المتصلين بالديوان ملفاتهم لإعداد الدراسات الاقتصادية والمالية لدى المصالح المختصة بالديوان وتوجيهها للمؤسسات البنكية.



1. دراسة المشاريع:

توزيع المشاريع المدروسة حسب الجهات :

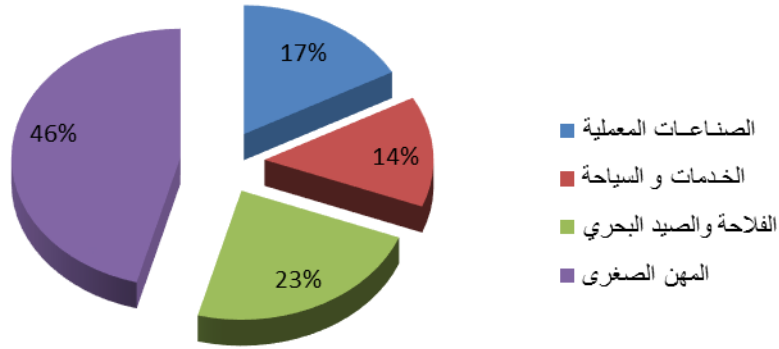


توزيع المشاريع المدروسة حسب القطاعات :

◀ **45,8%** من عدد المشاريع المدروسة تهتم قطاع المهن الصغرى الذي يستقطب شريحة هامة من الباعثين أصحاب الشهادات العليا وشهادت التكوين نظرا لليونة وتعدد مصادر التمويل، ولإدراك الشباب بضرورة إحداث المشاريع كحل امثل في ظل إرتفاع البطالة وغلق باب الترشيحات للوظيفة العمومية.

◀ **56,7%** من عدد المشاريع المدروسة في القطاع الفلاحي تهتم إحداث وحدات للتحويل الأولي للمنتجات الفلاحية (وحدات خزن وتبريد) في ظل غياب العمليات الإستثمارية ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية الكبيرة.

توزيع عدد المشاريع المدروسة حسب القطاعات



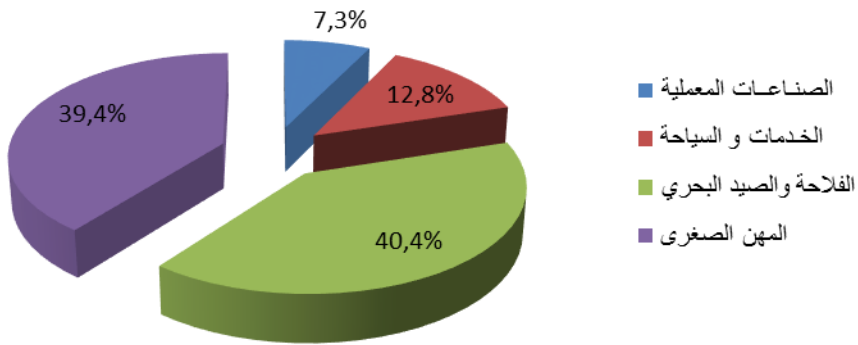
كما تجدر الإشارة أنه بالإضافة إلى دراسات الجدوى المنجزة بالإقليم ، تم إعداد 65 دراسة أولية بالإدارة الجهوية للتنمية بتوزر قصد تقديمها للمصالح الفنية والإدارية للحصول على التراخيص اللازمة المتعلقة بمطالب استغلال الاراضي الدولية الفلاحية وإستغلال مقاسم دولية في قطاعات الصناعة والخدمات.

2. متابعة تمويل المشاريع:

تم خلال سنة 2018، تمويل 109 مشروعا بجملة إستثمارات تقدر بـ 17,3 مليون دينار ستمكن من توفير 511 موطن شغل.

ويحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة التي تتجز في مجملها عن طريق التمويل الذاتي ولا يتجاوز حجم الإستثمار الجملي 200 أ.د. للمشروع الواحد.

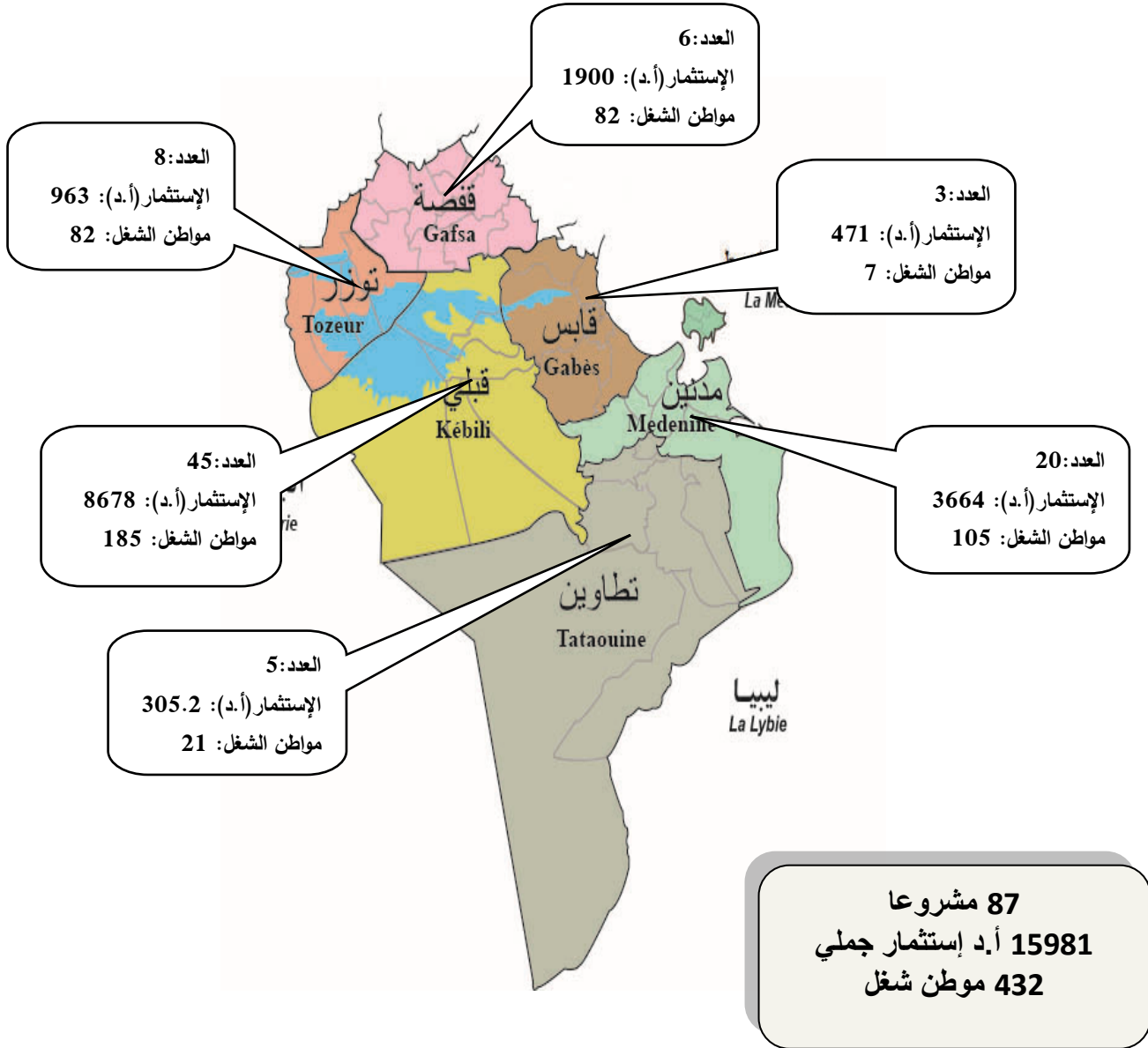
توزيع عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات



3. متابعة إنجاز المشاريع:

خلال سنة 2018، تم تسجيل دخول 87 مشروعا في الإنتاج بجملة استثمارات تقدر بحوالي 16 مليون دينار و طاقة تشغيل تقدر بـ 432 موطن شغل وبالتالي تكون كلفة الموطن الشغل المحدث بإقليم الجنوب 37 ألف ديناراً وهي تكلفة مرتفعة تعكس ضعف إحداث موطن الشغل خاصة في المشاريع الفلاحية.

توزيع المشاريع المنجزة حسب الجهات



4. منظومة متابعة مشاريع الاستثمار الخاص بديوان تنمية الجنوب

شرح الديوان في تطوير منظومة خاصة بمتابعة مشاريع الإستثمار الخاص تهدف إلى:

- تركيز قاعدة بيانات مركزية للمشاريع الخاصة،
- متابعة حينية لمشاريع الاستثمار الخاص في جميع مراحل إنجازها،
- معالجة إحصائية لقاعدة بيانات المشاريع الخاصة مما يمكن من رسم استراتيجيات التدخل في المجال.

وقد تم خلال الفترة المنقضية إحداث لجنة تهتم بتركيز هذه المنظومة ومتابعة استغلالها وتفعيلها مع الخبير المكلف بإعدادها وتنظيم يوم إعلامي وتكويني لفائدة إطارات الديوان (11 ماي 2018). ومنذ انطلاق العمل بهذه المنظومة وإلى موفى سنة 2018، تم تنزيل 241 مشروعا من جملة 288 مشروعا تم دراسته.

5. آلية فوشير:

تم إحداث آلية فوشير في إطار مشروع التعاون التونسي الإيطالي وتهدف هذه الآلية إلى مساعدة المؤسسات المنتسبة والباعثين الجدد على مواجهة الإشكاليات والصعوبات الفنية وذلك بتمكينهم من الانتفاع باستشارات عالية الخبرة لتطوير أعمالهم، حيث يتم تمويل هذه الاستشارات عن طريق هذه الآلية. وقد تم خلال سنة 2018:

- ◀ حصول 7 باعثين على الموافقة المبدئية لتمويل الخدمات المطلوبة لتطوير أعمالهم،
- ◀ موافقة لجنة التسيير على عقدي (2) إتفاق بمبلغ جملي يقدر بـ 7 آلاف دينار،
- ◀ الموافقة على تسجيل 8 مزودين لإسداء خدمات مختلفة للباعثين.

6. متابعة آلية اعتماد الإنطلاق:

أحدثت آلية "إعتماد الإنطلاق 1" للمساعدة على توفير قيمة التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الذين تعوزهم الإمكانيات لتوفير المساهمة الذاتية المطلوبة، من المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن. وقد تمتع 367 باعثا خلال سنة 2018 بمنحة اعتماد الانطلاق لتغطية التمويل الذاتي بكلفة قدرها 3273,3 ألف ديناراً وبطاقة تشغيلية قدرت بـ 802 موطن شغل.

حوصلة لتنفيذ آلية إعتاماد الإنطلاق 1 بإقليم الجنوب حسب الولايات سنة 2018

الولاية	عدد المشاريع التي حظيت بالموافقة	مبلغ التمويل الذاتي (أ.د.)	مواطن الشغل
قبلي	79	785.00	134
قابس	68	680.68	138
تطاوين	41	339.75	108
توزر	64	485.00	124
مدنين	60	592.00	171
قفصة	55	390.84	127
المجموع	367	3273.3	802

7. مشروع "بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولايي مدنين وتطاوين"

يساهم ديوان تنمية الجنوب، بالإشتراك مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، في تنفيذ مشروع "بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولايي مدنين وتطاوين" الذي يشرف على إنجازه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي و يهدف هذا المشروع إلى تشجيع بعث المشاريع وتمويل عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المناطق الداخلية في قطاعات مختلفة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة وكذلك مساعدة الشبان والنساء في المناطق المحرومة بولايي مدنين وتطاوين للاندماج في سوق الشغل عبر مساعدتهم على إحداث مشاريعهم الخاصة وتدعيم قدراتهم في التصرف والتسيير، وتمكينهم من التمويل اللازم. وقد تم في هذا الإطار:

- تمويل 35 شاب وشابة لبعث مؤسسات صغرى جديدة بولايي مدنين وتطاوين من بينهم 45 بالمائة نساء بكلفة استثمار تقدر بـ 1.6 مليون دينار، 63% منها في شكل منحة مقدمة من المشروع، مكنت من احداث 130 موطن شغل قار.
- الاحاطة والمرافقة الفردية في الانشاء القانوني لـ 19 باعثا من ولاية مدنين و16 باعثا من ولاية تطاوين اعتمدوا في تمويل مشاريعهم على التمويل الذاتي ومنحة المشروع.

8. مشروع " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي"

ساهم الديوان في تنفيذ مشروع "تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي" الذي يشرف على إنجازه بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك التونسي للتضامن والوكالة الوطنية للعمل المستقل وبدعم من الحكومة اليابانية.

وقد مكن المشروع من تقديم الدعم الفني لفائدة 13 مؤسسة منتقمة ببرنامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة "PME en Action" بمبلغ يناهز 75 ألف دينار. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مناخ الأعمال في ولايات مدنين وتطاوين وقبلي وتوزر وتحفيز روح المبادرة لدى الشباب أصحاب الأعمال.

- ◀ الشروع في إستغلال منظومة متابعة مشاريع الإستثمار الخاص بكل الإدارات الجهوية للتنمية.
- ◀ 72 % نسبة الدراسات المنجزة وذلك مقارنة ببرنامج العمل لسنة 2018 وهي نسبة تعتبر هامة بحكم المجهود المبذول في تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الباعثين.
- ◀ 46% من المشاريع المدروسة تهم قطاع المهن الصغرى الذي يستقطب شريحة هامة من الباعثين الشبان من أصحاب الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين والمتحصلين على شهادات الكفاءة المهنية نظرا لتعدد برامج ومصادر التمويل، ولإدراك الشباب بضرورة إحداث المشاريع كحل امثل في ظل إرتفاع نسب البطالة وغلغ باب الانتدابات في الوظيفة العمومية.
- ◀ 100 % من المشاريع المنجزة في قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية والخدمات مولت عن طريق البنك التونسي للتضامن.
- ◀ 68% من دراسات مشاريع قطاع المهن الصغرى تم إعدادها بالإدارة الجهوية للتنمية بولاية مدنين نظرا لحرورية التي أضفتها برامج التعاون الدولي على هذه النوعية من المشاريع.
- ◀ أغلب مشاريع القطاع الفلاحي تم انجازها عن طريق التمويلات الذاتية.
- ◀ أغلب المشاريع الفلاحية المدروسة تعتبر من "صنف أ" أي باستثمار جملي للمشروع الواحد أقل من 200أ.د.
- ◀ تبقى نسبة احداثات الشغل في المشاريع الفلاحية ضعيفة نظرا لغياب العمليات الاستثمارية ذات القيمة المضافة.
- ◀ 57% من المشاريع الفلاحية المدروسة تم إعدادها بالإدارة الجهوية للتنمية بولاية قبلي وتهم بالأساس وحدات التحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية (وحدات خزن وتيريد التمور).
- ◀ تبقى مساهمة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنوك التجارية ضعيفة في تمويل المشاريع.
- ◀ التأخر في إصدار الأوامر التطبيقية للقانون الجديد للاستثمار مما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع الممولة والمنجزة.
- ◀ توقف العمل بالية اعتماد الانطلاق منذ شهر ماي 2018 أدى إلى انخفاض عدد المشاريع الممولة والمنجزة.
- ◀ انحصرت المبادرات في المشاريع التكرارية في غياب شبه تام للمشاريع المجددة والمثمرة للثروات والإمكانات الطبيعية التي تأسس للمنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة.
- ◀ ساهم ديوان تنمية الجنوب في توفير 432 موطن شغل خلال سنة 2018 وقدرت تكلفة الموطن الشغل المحدث بإقليم الجنوب بـ 37 ألف دينار.

الشبّاك الموحد

1. الخدمات المسداة

قام الشبّاك الموحد بديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2018 بإسداء 11550 خدمة إلى الباعثين تمثلت في 3566 خدمة إدارية بنسبة 30,88 % و 7874 خدمة إرشاد أي بنسبة 69,12 % موزعة حسب المكاتب على النحو التالي :

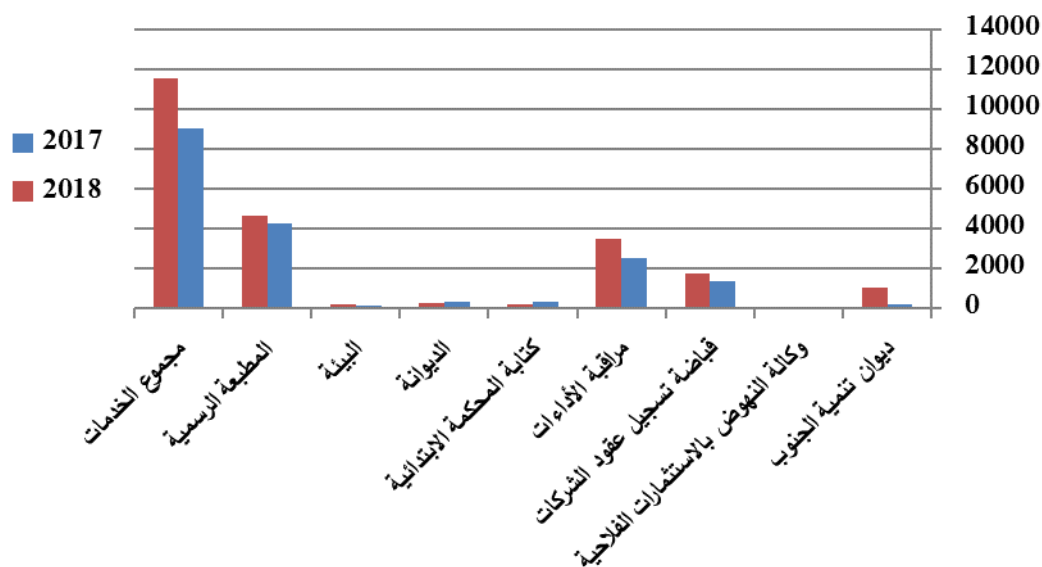
خدمات الشبّاك الموحد حسب المكاتب

المكاتب	خدمات إرشاد	خدمات إدارية	المجموع	%
ديوان تنمية الجنوب	726	300	1026	9
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	38	0	38	0,4
قباضة تسجيل عقود الشركات	1151	595	1746	15,2
مراقبة الأداءات	2329	1133	3462	30
كتابة المحكمة الابتدائية	120	94	214	2
الديوانة	175	79	254	2,3
البيئة	153	28	96	1
المطبعة الرسمية	3292	1337	4629	40,1
المجموع	7984	3566	11550	100,0
%	69,12	30,88	100	-

ويتبين من خلال الجدول أنّ أغلب هذه الخدمات يسديها مكتب المطبعة الرسمية بنسبة تناهز 40% يليها مكتب مراقبة الأداءات بنسبة 30% ثم مكتب قباضة تسجيل عقود الشركات بنسبة 15%. وأسدى مكتب ديوان تنمية الجنوب 1026 خدمة تمثل حوالي 9% من جملة الخدمات.

وقد سجلت الخدمات المسداة من قبل مختلف مكاتب الشبّاك الموحد تطورا بين سنتي 2017 و 2018 من 8994 خدمة إلى 11550 خدمة. حيث سجل مكتب ديوان تنمية الجنوب تطورا في الخدمات المسداة من 1,96 % إلى 9% خلال نفس الفترة.

تطور الخدمات المسداة حسب مكاتب الشبّاك الموحد

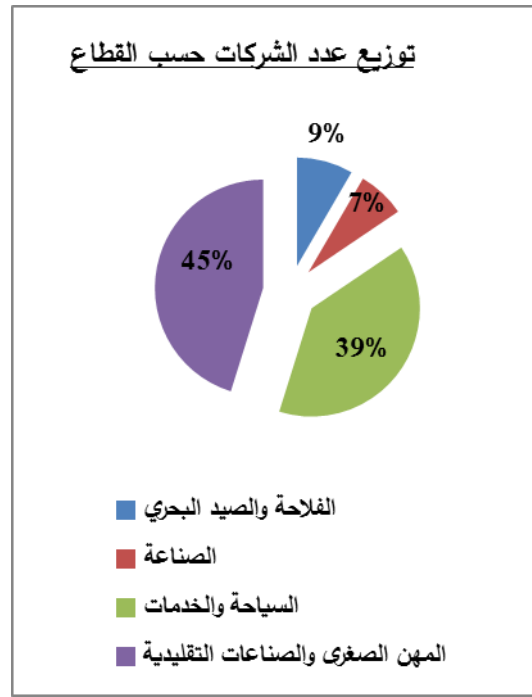
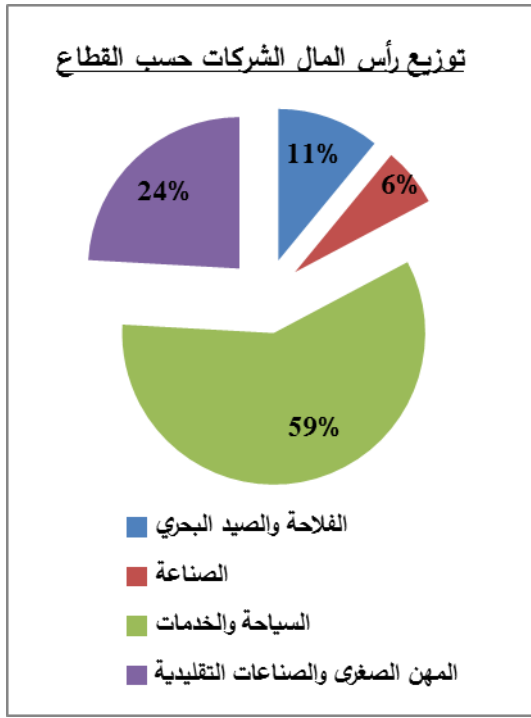


تكوين الشركات

قام الشبّاك الموحد خلال سنة 2018 بتكوين 476 شركة برأس مال جملي يناهز 297,346 الف دينار. ويبرز الجدول والرسوم البيانية التالية توزيع هذه الشركات حسب القطاعات :

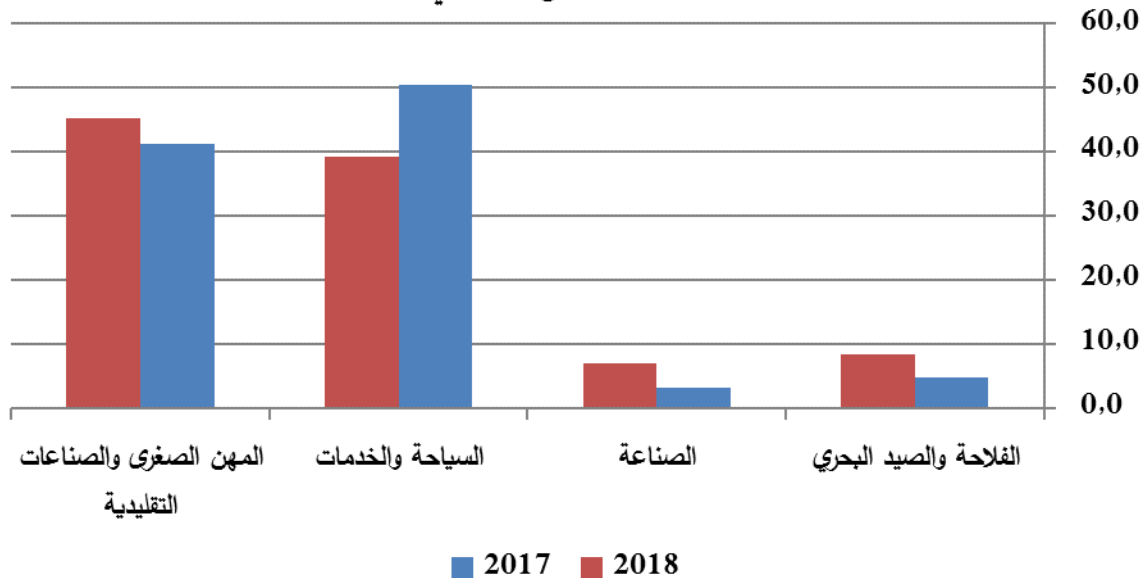
الشركات المسجلة حسب القطاعات

القطاع	العدد	%	رأس المال (دينار)	%
الفلاحة والصيد البحري	40	8,40	32565	11,1
الصناعة	34	7,14	18690	6,2
السياحة والخدمات	187	39,29	174412	58,4
المهن الصغرى والصناعات التقليدية	215	45,17	71679	24,4
المجموع	476	100	297346	100



كما شهد عدد الشركات المسجلة تطورا نسبيا بين سنتي 2017 و 2018 من 363 شركة إلى 476 شركة. وسجلت نسبة الشركات في قطاعات الفلاحة والصناعة ارتفاعا على التوالي من 4,5% إلى 8,5% ومن 3,5% إلى 7% وكذلك في قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية من 41,5% إلى 45,2% خلال نفس الفترة في حين سجلت نسبة الشركات في قطاع السياحة والخدمات انخفاضا بـ 11 نقطة خلال نفس الفترة وذلك كما يبرزه الرسم البياني التالي :

الشركات المسجلة حسب القطاع بين سنتي 2017 و 2018



التخطيط والإحصائيات

شمل نشاط الديوان في مجال التخطيط والإحصائيات خلال سنة 2018 المحاور التالية :

1. متابعة المشاريع العمومية والمخطط الخماسي 2016-2020

1.1 متابعة تنفيذ المشاريع العمومية 2011-2018

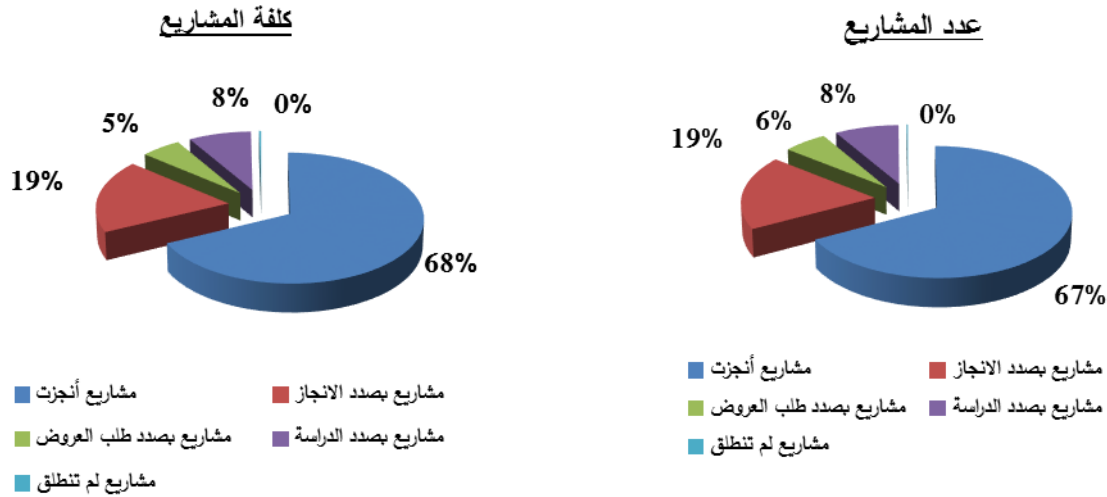
قامت إدارة التخطيط والإحصائيات بمتابعة المشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2018 وما قبلها بإقليم الجنوب حسب مختلف مراحل تقدمها وخاصة منها المشاريع التي تشكو صعوبات بالنسبة لولايات تطاوين، مدنين، قابس، قبلي، توزر وقفصة إلى موفى ديسمبر 2018.

ويتبين من خلال أشغال متابعة المشاريع العمومية للولايات أنّ العدد الجملي للمشاريع العمومية بالإقليم قد بلغ 7005 مشروعا بكلفة جمالية قدرها 10460,8 مليون دينار. وتتوزع هذه المشاريع حسب مختلف مراحل الإنجاز كالاتي :

عدد المشاريع	النسبة من العدد	الكلفة (م د)	النسبة من الكلفة
	%		%
مشاريع أنجزت	4707	7090,5	67,78
مشاريع بصدد الانجاز	1295	1922,2	18,38
مشاريع بصدد طلب العروض	406	557,6	5,33
مشاريع بصدد الدراسة	586	861,5	8,24
مشاريع لم تنطلق	11	29,1	0,28
المجموع	7005	10460,8	100
منها مشاريع تواجه صعوبات	37	104,3	1

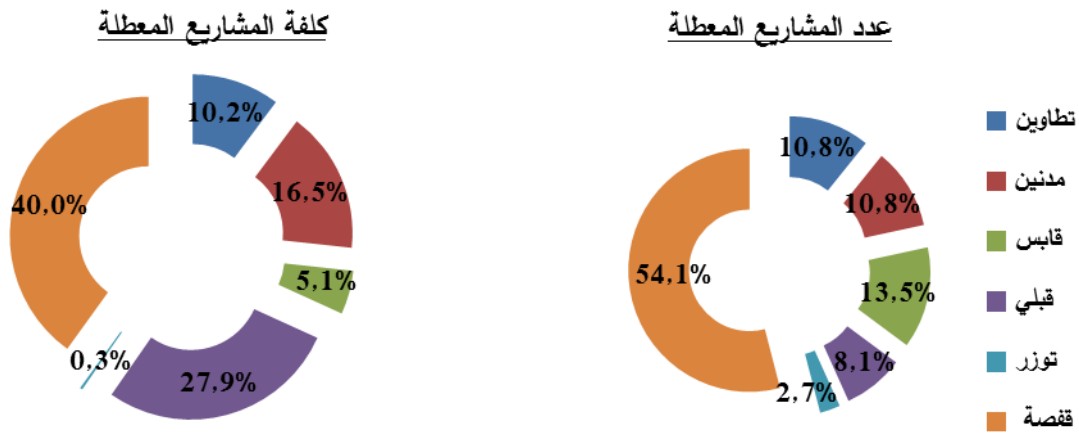
يبرز هذا الجدول أنه حتى نهاية شهر ديسمبر 2018، أكثر من 67 % من العدد الجملي للمشاريع قد تم إنجازها باستثمارات تفوق 67 % من الكلفة العملية للمشاريع. أما المشاريع العمومية التي تواجه صعوبات فتقدر نسبتها بـ 0,5 % من حيث العدد وبـ 1% من حيث الكلفة.

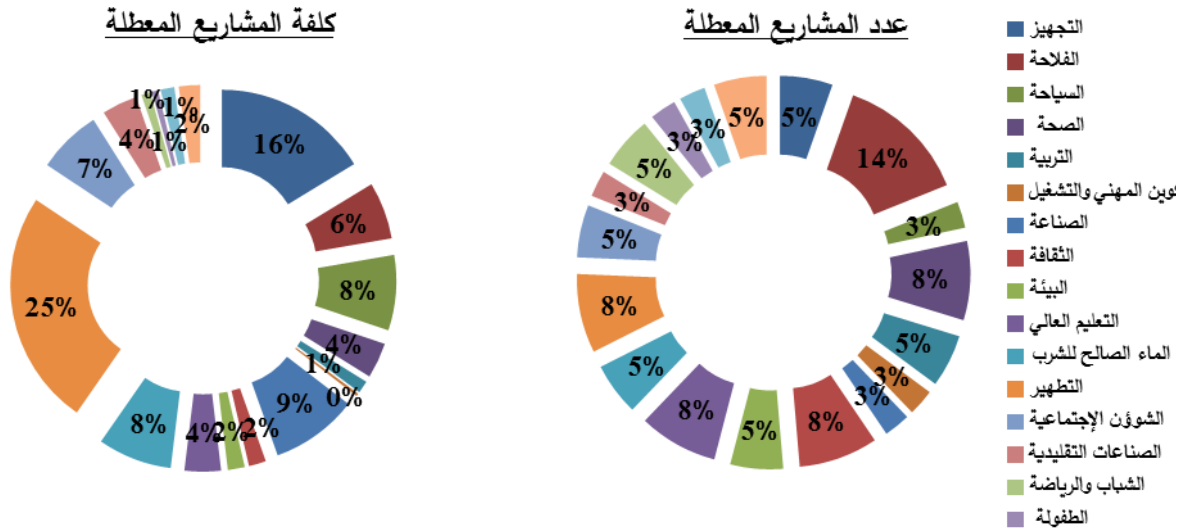
وفي ما يلي رسم بياني لتوزيع عدد المشاريع العمومية وكلفتها حسب درجة النضج :



ويتبين من خلال الرسوم البيانية التالية توزيع عدد وكلفة المشاريع العمومية المعطلة بإقليم الجنوب حسب الولايات وحسب القطاعات.

حسب الولايات :





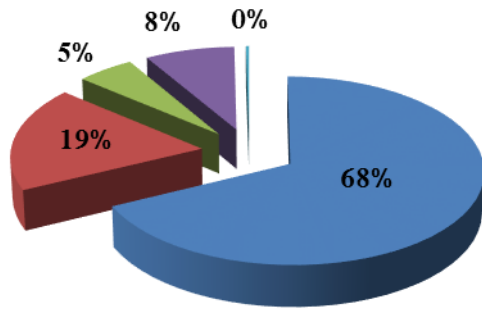
مقارنة نتائج متابعة المشاريع العمومية بين سنتي 2017 و 2018

تطورت نسبة الإنجاز المالي للمشاريع العمومية بإقليم الجنوب من 46,9 % سنة 2017 إلى 67,78 % سنة 2018. تراجعت نسبة المشاريع المعطلة من 1,6% إلى 1 % خلال نفس الفترة وهو ما يبرز تضافر الجهود لتذليل مختلف الصعوبات التي تعترض تقدم إنجاز المشاريع.

تقدم نسب إنجاز المشاريع العمومية بإقليم الجنوب بين سنتي 2017 و 2018 (%)

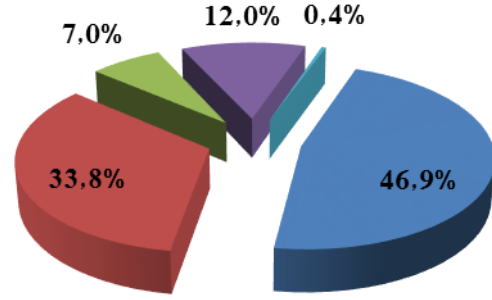
سنة 2018	سنة 2017	
67,78	46,9	مشاريع أنجزت
18,38	33,8	مشاريع بصدد الانجاز
5,33	7,0	مشاريع بصدد طلب العروض
8,24	12,0	مشاريع بصدد الدراسة
0,28	0,4	مشاريع لم تنطلق
100,0	100,0	المجموع
1	1,6	منها مشاريع معطلة

2018



مشاريع أنجزت
مشاريع بصدد الانجاز
مشاريع بصدد طلب العروض
مشاريع بصدد الدراسة
مشاريع لم تنطلق

2017



مشاريع أنجزت
مشاريع بصدد الانجاز
مشاريع بصدد طلب العروض
مشاريع بصدد الدراسة
مشاريع لم تنطلق

2.1 متابعة المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020

تمثل نشاط ديوان تنمية الجنوب في مجال متابعة وتقييم انجازات المخطط التنموي 2016-2020 خلال سنة 2018 المساهمة في صياغة مشروع منشور السيد رئيس الحكومة الذي ينظم ويضبط آليات ومناهج المتابعة والتقييم بالإضافة إلى إبداء الملاحظات واقتراح تحسينات حول مشروع دليل المتابعة والتقييم النصف مرحلي للمخطط التنموي 2016-2020 على المستوى الجهوي وذلك في إطار إعداد وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لانطلاق عملية التقييم النصف مرحلي للمخطط.

وقد انطلقت أشغال متابعة وتقييم انجازات المخطط الخماسي 2016-2020 في مستوى ولايات الإقليم في حدود شهر ماي من سنة 2018.

أبرزت نتائج التقييم النصف مرحلي للمخطط التنموي 2016-2020 أنّ حجم الاستثمارات المنجزة بإقليم الجنوب خلال فترة 2016-2018 قد بلغ حوالي 4219 مليون دينار. وبلغت مساهمة القطاع الخاص في الإستثمارات المنجزة نسبة 52 % في حين ساهم القطاع العام بنسبة 48%. وتتوزع هذه الاستثمارات حسب المتدخل كما يلي :

المتدخل	الاستثمارات المنجزة	النسبة
	(م د) 2018-2016	%
القطاع العام	2 020,683	48
القطاع الخاص	2 198,198	52
المجموع	4 218,881	100,0

أ- القطاع العام

بلغت كلفة المشاريع والبرامج العمومية المدرجة بالمخطط التنموي 2020-2016 لإقليم الجنوب 5307,2 مليون دينار. وقدّرت الاستثمارات المنجزة على امتداد سنوات 2017-2016 وتقديرات سنة 2018 بـ 2020,7 مليون دينار وبذلك بلغت نسبة الانجاز 38,1%.

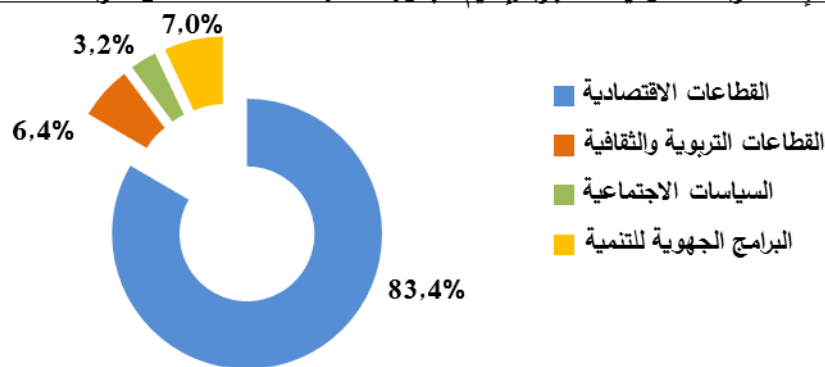
وتتراوح نسب إنجاز الاستثمارات العمومية حسب الولايات بين 44,7% لولاية مدينين و28,2% لولاية قابس كما هو مبين بالجدول الآتي :

الولاية	استثمارات المخطط	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز %
	(م د) 2020-2016	(م د) 2018-2016	
تطاوين	677,0	258,6	38,2
مدينين	1 360,3	608,7	44,7
قابس	1 182,5	332,9	28,2
قبلي	545,5	231,9	42,5
توزر	512,3	155,7	30,4
قفصة	1 029,7	432,9	42,0
إقليم الجنوب	5 307,2	2 020,7	38,1

وأبرزت نتائج التقييم النصف المرهلي للمخطط في مستوى إقليم الجنوب أن القطاعات الإقتصادية قد استأثرت بالنصيب الأكبر من الإستثمارات العمومية المنجزة بنسبة 83,4 %، يليها البرامج الجهوية للتنمية بنسبة 7 % ثم القطاعات التربوية والثقافية بنسبة 6,4 % ف للسياسات الاجتماعية بنسبة 3,2 %.

النسبة %	الاستثمارات المنجزة	القطاع
83,4	1 685,5	القطاعات الاقتصادية
6,4	129,0	القطاعات التربوية والثقافية
3,2	63,8	السياسات الاجتماعية
7,0	142,4	البرامج الجهوية للتنمية
100,0	2 020,7	المجموع

توزيع الإستثمارات العمومية المنجزة بإقليم الجنوب حسب القطاعات خلال فترة 2016-2018



ب-القطاع الخاص

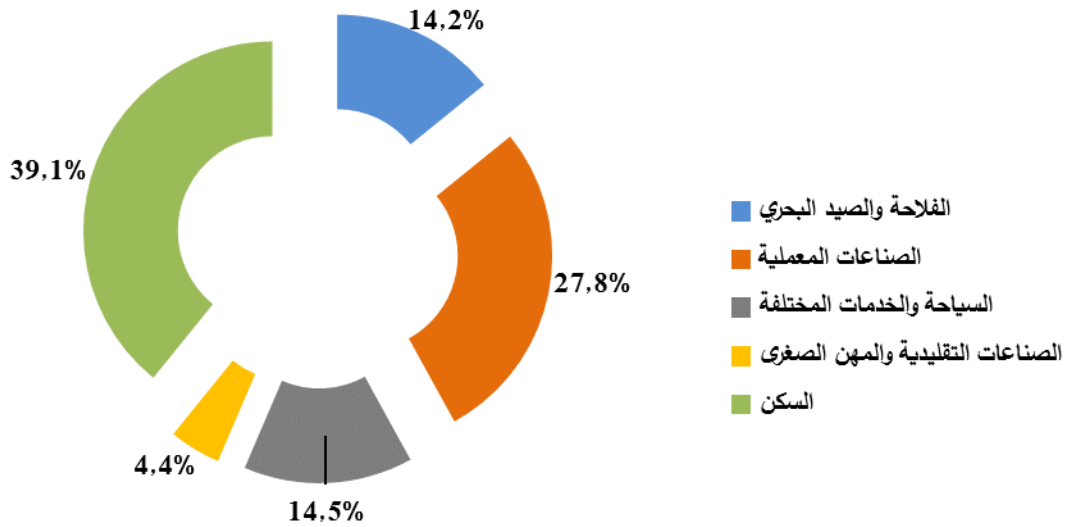
يقدر الحجم الجملي لاستثمارات القطاع الخاص المنجزة بإقليم الجنوب خلال فترة المتابعة 2016-2018 ما يزيد عن 2198 مليون دينار. ويبين الجدول الآتي توزيع هذه الإستثمارات حسب ولايات الإقليم.

الولاية	الاستثمارات المنجزة 2016-2018 (م د)
تطاوين	336,4
مدنين	626,6
قابس	674,8
قبلي	161,8
توزر	180,5
قفصة	217,9
إقليم الجنوب	2 198,2

وتتوزع الاستثمارات الخاصة المنجزة حسب القطاعات بإقليم الجنوب كآآتي :

القطاع	الاستثمارات المنجزة	النسبة %
(م د) 2016-2018		
الفلاحة والصيد البحري	311,396	14,2
الصناعات المعملية	611,431	27,8
السياحة والخدمات المختلفة	318,05	14,5
صناعات التقليدية والمهن الصغرى	96,823	4,4
السكن	860,498	39,1
المجموع	2198,198	100,0

توزيع الاستثمارات الخاصة المنجزة بإقليم الجنوب حسب القطاعات خلال فترة 2016-2018



مقارنة نتائج التقييم النصف المرحلي للمخطط 2016-2018 بالفترة 2011-2015

يتبين من خلال مقارنة نتائج التقييم النصف مرحلي للمخطط 2016-2018 بالفترة 2011-2015 حسب الجدول أسفلهذا :

- تطور الحجم الجملي للاستثمارات المنجزة بإقليم الجنوب من حوالي 3780 مليون دينار خلال فترة 2011-2015 إلى ما يقارب 4217 مليون دينار خلال فترة 2016-2018،
- تطور مساهمة القطاع العام في الاستثمارات المنجزة من 29,7% إلى 47,9% بين الفترتين،
- محافظة القطاع الخاص على مساهمته بالنصيب الأكبر من جملة الاستثمارات المنجزة في كلتا الفترتين رغم تراجعها من 70,3% إلى 52,1%.

فترة 2016-2018		فترة 2011-2015		المتدخل
%	الإستثمارات المنجزة (م د)	%	الإستثمارات المنجزة (م د)	
47,9	2 020,7	29,7	1 123,0	القطاع العام
52,1	2 198,2	70,3	2 656,6	القطاع الخاص
100,0	4 218,9	100,0	3 779,6	المجموع

أ- القطاع العام

يبين الجدول التالي مقارنة الاستثمارات العمومية المنجزة بين فترتي 2011-2015 و 2016-2018 :

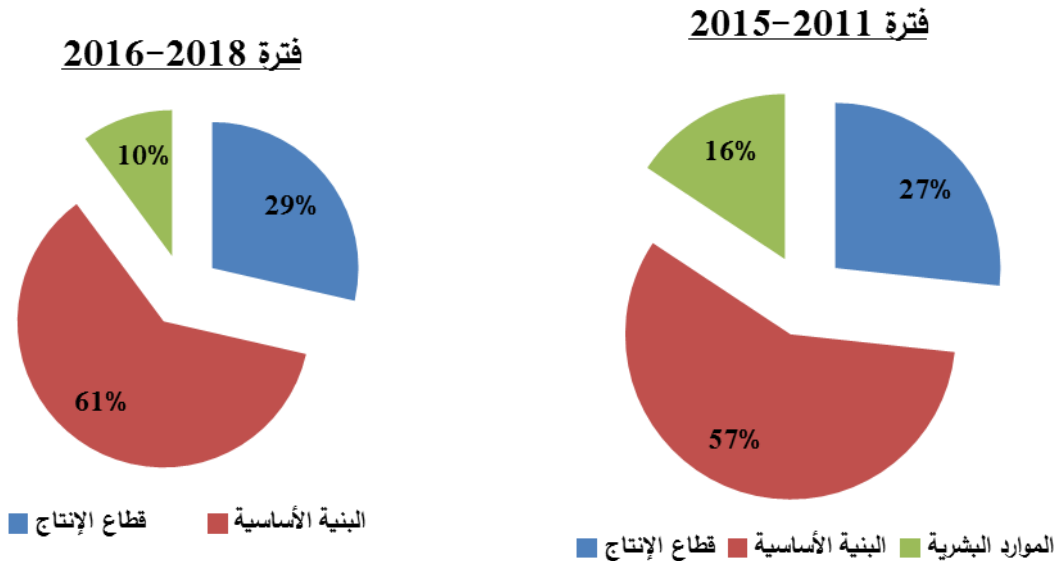
- تطور الحجم الجملي للاستثمارات العمومية المنجزة بإقليم الجنوب من 1123 مليون دينار إلى ما يقارب 2020 مليون دينار،

- تطور نسبة إنجاز الاستثمارات من 28,9% إلى 38% بين الفترتين.

فترة 2016-2018		فترة 2011-2015		القطاع
%	الإستثمارات المنجزة (م د)	%	الإستثمارات المنجزة (م د)	
28,6	577,1	26,7	300,0	قطاع الإنتاج
61,3	1 237,7	57,6	646,9	البنية الأساسية
10,1	205,8	15,7	176,0	الموارد البشرية
100,0	2 020,7	100,0	1 123,0	المجموع

كما يبين الرسم البياني أسفل هذا توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاع.

توزيع الإستثمارات العمومية حسب القطاع



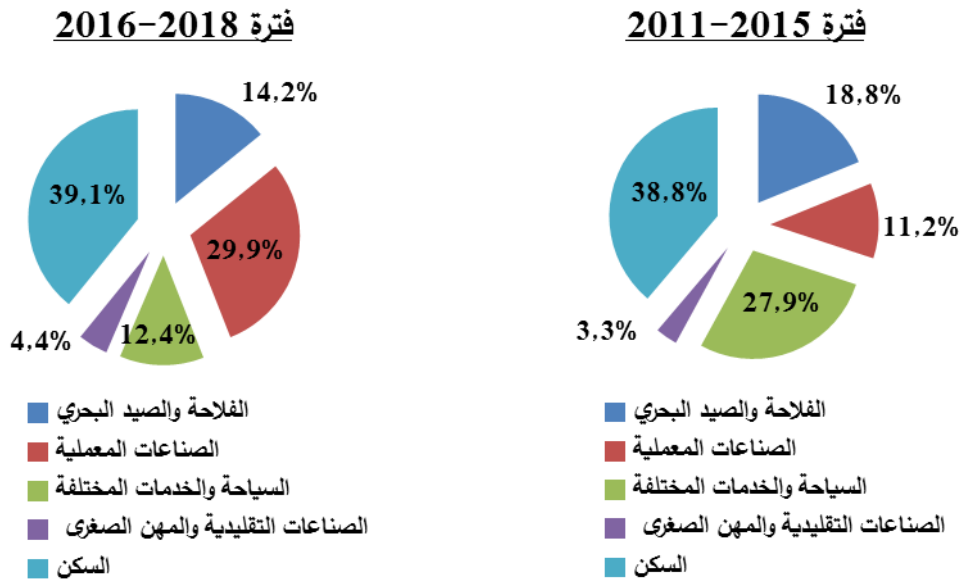
ب- القطاع الخاص

بلغ الحجم الجملي للإستثمارات الخاصة 2198 مليون دينار بإقليم الجنوب خلال فترة 2016-2018 مقابل 2657 مليون دينار خلال فترة 2011-2015 وبذلك إرتفع المعدل السنوي للإستثمار بالقطاع الخاص من 531 م د خلال الفترة 2011-2015 إلى 733 م د خلال الفترة 2016-2018.

القطاع	فترة 2015-2011	فترة 2016-2018
	الإستثمارات المنجزة (م د) %	الإستثمارات المنجزة (م د) %
الزراعة والصيد البحري	500,6 18,8	311,396 14,2
الصناعات المعملية	298,3 11,2	611,431 27,8
السياحة والخدمات المختلفة	740,7 27,9	318,05 14,5
الصناعات التقليدية والمهن الصغرى	86,4 3,3	96,823 4,4
السكن	1 030,5 38,8	860,498 39,1
المجموع العام	2 656,6 100,0	311,396 100,0

ويبين الرسم البياني التالي توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاع.

توزيع استثمارات القطاع الخاص حسب القطاع



2. الإحصائيات الجهوية

واصل الديوان العمل على إثراء وتحيين المنظومة الإحصائية على الصعيد الجهوي بولايات الجنوب وذلك من خلال:

- جمع المعطيات الإحصائية اللازمة وتبويبها بصفة أولية وفقا لنماذج الجداول المعتمدة لإنجاز وثائق "الولاية في أرقام" لسنة 2018 وذلك على المستوى الجهوي للديوان،
- إنجاز الأعداد السنوية لمنشورات "الولاية في أرقام" لسنة 2017 باللغتين العربية والفرنسية،
- التشاور والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصور وإخراج وثيقة "البلدية في أرقام" لبلديات تطاوين، مدينين وقابس،
- إنجاز وثيقة "البلدية في أرقام" لبلديات تطاوين، مدينين وقابس لسنة 2018 باللغة الفرنسية في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- جمع المعطيات الإحصائية الخاصة بولايات إقليم الجنوب التي توفرها مختلف الوزارات والهيكل العمومية على مواقعها الإلكترونية أو في نشراتها الإحصائية،
- تنظيم ورشة تكوينية لفائدة إطارات الديوان التي ستوكل إليهم مهمة استغلال منظومة المعلومات الإحصائية الجهوية الخاصة بديوان تنمية الجنوب على المستويين المركزي والجهوي وذلك في إطار متابعة عملية تركيز هذه المنظومة والشروع في استغلالها الفعلي عبر الشبكة الافتراضية التي تربط الشبكات المحلية للإدارات الجهوية للتنمية بالشبكة المحلية للمقر الاجتماعي للديوان،
- الانطلاق في عملية إدراج معطيات سنة 2017 لولايات الجنوب بمنظومة المعلومات الإحصائية الجهوية الخاصة بالديوان.

كما ساهم الديوان في أشغال فريق عمل اللجنة الاستشارية للإحصائيات الجهوية المحدث بالمجلس الوطني للإحصاء لتطوير المؤشرات الإحصائية الجهوية وذلك من خلال الاستفادة من تجارب مختلف الهياكل العمومية في مجال الإحصائيات الجهوية وإضفاء مزيد من التنسيق والتشاور بينها.

ومقارنة بسنة 2017، تم تسجيل تراجع نسبي في نسق إنجاز وثائق "الولاية في أرقام" و"إقليم الجنوب في أرقام" على مستوى إدارة التخطيط والإحصائيات خلال سنة 2018 حيث استغرقت عملية إعداد هذه الوثائق (جمع المعطيات والتثبت منها ثم وضع النسخ النهائية بموقع وab الديوان) 8 أشهر خلال سنة 2017 مقابل 9 أشهر سنة 2018.

وفيما يتعلق بوثيقة "البلدية في أرقام" فقد خصصت سنة 2017 لتصور وتحديد محتوى الوثيقة " وجمع المعطيات وذلك بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما خصصت سنة 2018 لمراجعة النسخ الأولية لهذه الوثيقة لبلديات تطاوين، مدينين وقابس ثم إصدار النسخ النهائية باللغة الفرنسية.

وفي ما يخص منظومة المعلومات الإحصائية الجهوية الخاصة بديوان تنمية الجنوب فقد تمّ، خلال سنة 2017، تعديل خصائص المؤشرات وكذلك إدراج المعتمديات والبلديات الحديثة بالمنظومة. وقد ترتّب عن هذه العملية إعادة استخراج الملفات "الأنموذج" (Génération des nouveaux fichiers « modèles » Excel) التي تأخذ في الاعتبار الوحدات الإدارية الجديدة لكل ولاية واعتمادها مستقبلا لجمع المعطيات الإحصائية ثمّ تحميلها في المنظومة. وفي سنة 2018، تمّ اعتماد هذه الجداول والانطلاق في عملية إدراج معطيات سنتي 2016 و 2017 لبعض الولايات ثمّ القيام بتجارب حول تصفّح وتحميل المعطيات الإحصائية والرسوم البيانية من موقع المنظومة بالشبكة المحلية للديوان وذلك لتحديد الأخطاء ومراجعتها وتدارك الصعوبات المعترضة وإجراء التحسينات اللازمة على المنظومة.

مساندة التنمية والتقييم

تضمن نشاط الديوان في مجال مساندة التنمية والتقييم خلال سنة 2018 المحاور التالية:

1. برنامج التنمية المندمجة:

متابعة تنفيذ مشاريع الجيل الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة:

إنّنع إقليم الجنوب بتدخلات هذا البرنامج من خلال القسطين الأول والثاني وتمثل نشاط الديوان في متابعة تقدم انجاز 24 مشروع بمختلف جهات إقليم الجنوب و المشاركة ضمن لجنة قيادة البرنامج بوزارة التنمية لتوفير إعتمادات إضافية للمشاريع التي شهدت ارتفاعا في كلفتها مقارنة بالتقديرات الأولية (الكلفة المبرمجة) وتعويض عناصر مشاريع بأخرى وذلك استجابة للمقترحات المحلية والجهوية. وقد تم عقد جلستين للجنة القيادة خلال سنة 2018 صادقت إثرها اللجنة على العناصر التالية:

- تحيين كلفة بناء قرية سياحية بمنطقة تلمين من معتمدية قبلي الشمالية لتصبح 1128,5 أ.د بعد أن كان الاعتماد المبرمج في حدود 890 أ.د ؛
- تحيين كلفة إحداث محطة سياحية ورواق للصناعات التقليدية بمعتمدية توزر ليصبح 881,6 أ.د بعد أن كان الاعتماد المبرمج في حدود 700 أ.د ؛
- تعويض إحداث فضاء نموذجي ترفيهي بجبل بن عرفة وبناء مدرج إلى ضريح بن عرفة بكلفة 600 أ.د بمعتمدية غمراسن بولاية تطاوين لتهيئة السوق البلدي باعتماد نفس الكلفة.
- تحيين كلفة بناء رواق للصناعات التقليدية والمحطة السياحية بشمسة من معتمدية توزر لتصبح 1035 أ.د بعد أن كان الاعتماد المبرمج في حدود 500 أ.د ؛
- تحويل مبلغ قدره 42,160 أ.د من الإعتمادات المرصودة لعنصر التكوين بمشروع غمراسن لتمويل الفارق بالزيادة في دورة تكوينية في مجالات مختلفة بمشروع تطاوين الشمالية.

متابعة تنفيذ مشاريع الجيل الثالث من برنامج التنمية المندمجة:

- مواكبة توقيع عقود برامج الجيل الثالث من مشاريع التنمية المندمجة من طرف كل من السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسادة الولاة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة والتي انعقدت بتاريخ 17 أفريل 2018 وقد انتفع إقليم الجنوب ب29 مشروع موزعة كالتالي:

الولاية	عدد المشاريع
مدنين	6
تطاوين	3
قابس	8
قفصة	3
توزر	4
قبلي	5
المجموع	29

- إدراج بعض التحيينات والتعديلات بجذاذات المشاريع بكل من معتمديات قابس المدينة، منزل الحبيب ودخيلة توجان من ولاية قابس، معتمديات جربة أجيم، جربة ميدون، مدنين الجنوبية وجرجيس من ولاية مدنين، معتمديات دوز الجنوبية، دوز الشمالية، قبلي الجنوبية، سوق الأحد ورجيم معتوق من ولاية قبلي، معتمديتي القطار وسيدي بوبكر من ولاية قفصة، معتمديات تمغزة، حزوة ونفطة من ولاية توزر ومعتمديتي صمار والذهيبة من ولاية تطاوين ؛
- كما تم إضافة مقترح جهوي لتنمية معتمدية بني مهييرة من ولاية تطاوين بتاريخ 20 سبتمبر 2018 خلال جلسة لجنة القيادة بعد أن طالبت الجهة بفصل مشاريع هذه المعتمدية الجديدة عن مشاريع معتمدية الصمار. وقد أفضت جلسة 26 سبتمبر 2018 إلى مصادقة لجنة القيادة على العناصر المقترحة.

2. تقدم إنجاز البرنامج الخصوصي لمقاومة الإرهاب بالمعتمديات الحدودية:

متابعة إعداد وتقديم إنجاز البرنامج الخصوصي لمقاومة الإرهاب بالمعتمديات الحدودية بإقليم الجنوب (أم العرائس وسيدي بوبكر والرديف بولاية قفصة، تمغزة وحزوة بولاية توزر، الفوار ورجيم معتوق بولاية قبلي، رمادة والذهيبة بولاية تطاوين) علما وأن البرنامج الخصوصي لمعتمدية بنقردان من ولاية مدنين قد تم الإنتهاء من إنجازها.

3. آليات التسويق الجهوي:

- تحيين الوثائق التعريفية " Info Régionale " لولايات الجنوب: توزر، تطاوين، قفصة، قبلي، قابس ومدنين ؛
- تصميم وإعداد وثيقة ترويجية للتعريف بمهام الديوان ؛
- تصميم وإعداد معلقتين (ذات حجم 60*80 سم) وإستمارتي ترشح تتضمنان حاملة أوراق لفائدة مشروع التعاون التونسي الإيطالي "الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة تربية الماشية بولاية تطاوين" تحت عنوان برنامج التشجيع على تطوير قطيع الأغنام والأخرى تحت عنوان برنامج التشجيع على تسمين الخرفان بمعمدية رمادة ؛
- تصميم والإعداد التقني لتقرير نشاط الديوان لسنة 2017 ؛
- إعداد مختلف الخرائط والبيانات وأغلفة التقارير بالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية والمركزية ؛
- إعداد وتحضير أشغال ما قبل الطباعة لكتب ولايات في أرقام 2017 (ولايات مدنين، تطاوين، قابس، قبلي، توزر وقفصة، والجنوب في أرقام 2017) بما في ذلك إعداد وتصميم أغلفة الكتب وإعداد الخرائط والبيانات لمطابقتها مع البرامج المعمول بها لدى المطابع كذلك التنسيق الدوري لأشغال الطباعة إلى حين إصدار النسخ النهائية للوثائق ؛
- تصميم وإعداد واجهة الأقراص المضغوطة للولايات في أرقام لسنة 2017.

4. المشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد الدراسات على المستوى الجهوي والوطني:

شارك الديوان في مختلف الندوات والتظاهرات ذات الصلة بمجال تدخله كما ساهم في إعداد الدراسات التي تهتم ولايات إقليم الجنوب والمتمثلة في:

- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزيرة جربة ؛
- دراسة خارطة هشاشة الموارد المائية الساحلية إزاء الارتفاع المتسارع لمستوى البحر الناتج عن التغيرات المناخية بجزيرة وإمكانية الري والتغذية الاصطناعية بالمياه المعالجة ؛
- دراسة الجدوى لانجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك بإستعمال التقنية اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة ؛
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية قبلي ؛
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية توزر ؛

دراسة " الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق 2030"، التي تم خلالها ضبط حاجيات البلاد على المدى المتوسط والبعيد من بنية تحتية مهيكلة ونقل بجميع أنماطه البرية، البحرية والجوية ومرافق وتجهيزات جماعية كبرى.

التعاون الفني

تضمن نشاط الديوان في مجال التعاون الفني خلال سنة 2018 المحاور التالية:

1. مشاريع وبرامج في مرحلة التنفيذ:

◀ مشروع "تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي":

- متابعة إنجاز المشاريع ضمن برنامج "انجح مشروعك 2016" ؛
- متابعة إنجاز برنامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة "PME en action".

◀ مشروع "الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة تربية الماشية بولاية تطاوين":

♣ إحداه مسلخ عصري :

- القيام بزيارة ميدانية من قبل فريق متكون من ممثلين عن الولاية، المعتمدية، إدارة المشروع، بلدية رمادة ومختلف المصالح الفنية المعنية لثلاث مواقع مقترحة لبناء المسلخ بمعتمدية رمادة ؛
- تحيين المكونات والكلفة الخاصة بالمسلخ بناء على الزيارات الميدانية للمسلخ البلدي بتوزر ومسلخ أولاد شامخ بالمهدية وعلى توصيات وزارة الفلاحة الواردة بالمخطط المديرى للمسالخ، والتي تم على إثرها مراسلة الأطراف الإيطالية للمساعدة على توفير الإعتمادات الإضافية ؛
- مراجعة المثال الهندسي للمسلخ بإضافة (fosse septique vidangeable) نظرا لعدم تواجد منظومة للصرف الصحي للمياه المستعملة ؛
- إمضاء مختلف الأطراف المعنية على محضر التقيوت في الأرض لبناء المسلخ ؛
- ضبط وتحديد الخطوط المرجعية لانتداب مكتب دراسات لإنجاز دراسة التأثير البيئي على تركيز مسلخ عصري بمعتمدية رمادة ؛
- تقييم مطالب العروض وتعيين مكتب دراسات لإنجاز دراسة م وثرات إحداه مسلخ عصري على البيئة والمحيط بمعتمدية رمادة.

♣ برنامج تطوير القطيع :

- قبول 100 ترشح لبرنامج تطوير القطيع من جملة 255 ملف من مربى الماشية ؛
- تحضير وإعداد كراس الشروط الخاصة بمزودي الماشية لإقتناء رؤوس إناث ضأن (سلالة بربرية محلية).

❖ برنامج التشجيع على تسمين الخرفان:

- إختيار 55 مربّي للانتفاع ببرنامج التشجيع على تسمين الخرفان ؛
- القيام بزيارات ميدانية للمربين المنتفعين بمعتمدية رمادة وذلك لترقيم الخرفان المزمع تسمينها والقيام باستقصاء إقتصادي وإجتماعي خاص بالمربين ؛
- القيام بالتلاقيح اللازمة لفائدة قطيع المربين المنتفعين بمعتمدية رمادة ؛
- ترقيم وتطعيم 2023 خروف سنة 2018 ؛
- القيام باستشارة اقتناء الأعلاف لفائدة المربين المنتفعين والمصادقة عليها ؛
- فتح طلب العروض "استشارة اقتناء أعلاف عدد 1 لسنة 2018" وقبول 3 ملفات من طرف المزودين قصد توفير 161,5 طن من مادة الشعير العلفي ؛
- توزيع القسط الثاني من الشعير (271,082 طن) لـ 55 مربّي منتفع لتسمين 2023 حمل سنة 2018.

◀ مشروع "المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الإقتصادية المستدامة بولايات قابس، مدين وقفصة" IRADA :

يهدف البرنامج إلى المساهمة في التنمية الإقتصادية المستدامة والشاملة وكذلك تحسين التشغيل بمناطق تدخله ومن ذلك:

- تدعيم مساهمة القطاع الخاص في دفع التنمية الإقتصادية الجهوية ؛
- تحسين جودة التكوين المهني ؛
- ديمومة مساهمة الفاعلين في التنمية الإقتصادية الجهوية وحوكمة التكوين المهني.

وقد تم خلال سنة 2018:

- إعداد تشخيص لواقع القطاع الخاص بالجهات المعنية لتحديد القطاعات والمنظومات الإقتصادية الواعدة ؛
- تركيز 3 منصات جهوية للحوار بين القطاع العام والخاص (مدين، قابس وقفصة) ؛
- المصادقة على المنظومات الإقتصادية بكل ولاية كالتالي:

ولاية قفصة	ولاية قابس	ولاية مدينين
الزياتين	الرمان	الزياتين
الفسنق	السياحة البديلة	اللحوم الحمراء
النسيج والملابس	الألياف النباتية	الصيد البحري
النباتات الطبية والعطرية		الطين والسيراميك

- تركيز مجموعات عمل للمنظومات التي وقع الإختيار عليها مهمتها الأساسية تشخيص المنظومات وتحديد حاجياتها ؛
- تركيز مجموعات عمل تهتم بالتكوين المهني وتحديد حاجياتها ؛
- جمع معلومات حول المنظومات الإقتصادية وتحديد محاور العمل من طرف وحدات التصرف الجهوية للبرنامج ؛
- ضبط مخططات أعمال المنظومات المقترحة من قبل مجموعات العمل لمناقشتها مع خبراء البرنامج وعرضها على المنصات الجهوية للحوار للمصادقة عليها ؛
- تم إعداد مخطط عمل منظومة الصيد البحري بولاية مدينين من طرف مجموعة العمل بدعم فني من طرف خبير برنامج "إرادة " ؛
- المصادقة على إختيار خبيرين إثنين للقيام بدراسة معمقة لمنظومة الزياتين بكل من ولايتي مدينين وقفصة.
- إمضاء اتفاقية التصرف في الهبة المرصودة من طرف الاتحاد الأوروبي بتاريخ 4 ديسمبر 2018 بين وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وديوان تنمية الجنوب في إطار البرنامج والمقدرة بـ 8 ملايين أورو (3 ملايين أورو لفائدة ولايات الجنوب المستفيدة). يهدف هذا الإجراء على وجه الخصوص إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة للولايات المستهدفة من خلال التمويل المشترك "للمشاريع التعاونية" التي تشمل المؤسسات والهياكل التي تدعم القطاع الخاص في المنطقة (المجامع والمنظمات المهنية ، غرف التجارة والصناعة ، الجامعات ، مراكز التدريب ، ...). يتم تحديد المشاريع التعاونية بعد دراسات سلاسل القيمة التي تم اختيارها بمنصات الحوار بين القطاعين العام والخاص.

◀ مشروع "المبادرة النموذجية للتنمية المحلية المندمجة بولايتي قفصة وتطاوين" IPDLI :

تم تنظيم يوماً إعلامياً بتاريخ 5 جويلية 2018 بمقر ديوان تنمية الجنوب بمدنين من طرف فريق منظمة العمل الدولية حول انطلاق مشروع "المبادرة النموذجية للتنمية المحلية المندمجة" (IPDLI) بالجنوب التونسي (ولايتي تطاوين وقفصة) للفترة الممتدة بين 2018-2022. وأكد المدير العام للديوان بالمناسبة على أهمية هذا المشروع، الذي يأتي في الوقت المناسب لمرافقة ودعم البلديات في تركيز مسار اللامركزية مؤكداً على جميع الأطراف على المساهمة بشكل جيد في نجاح هذا المشروع مع الإشارة إلى أن ديوان تنمية الجنوب الذي دعم ورافق المرحلة التحضيرية وتحديد مكونات المشروع مع خبراء الإتحاد الأوروبي سيواصل تقديم الدعم اللازم.

يشمل مشروع "المبادرة النموذجية للتنمية المحلية المندمجة" العديد من البلديات منها 4 بولاية قفصة و 3 بولاية تطاوين ويهدف المشروع إلى:

- المساهمة في التنمية المحلية ؛
- تثمين وإحكام إستغلال وتوظيف الموارد والإمكانات المحلية من خلال إنجاز مشاريع بنية أساسية وعناصر مدرة للدخل ؛
- تدعيم قدرات البلديات والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني بمناطق التدخل ؛
- وتتضمن تدخلات المشروع تركيز البنية التحتية التي تعتمد منهجية كثافة عالية في اليد العاملة HIMO المرتبطة بإجراءات التدريب المهني، وتطوير القطاع الخاص، وتنظيم الشركات الإقتصادية الصغيرة ودعم إنشاء تطوير القيمة المضافة المحلية وسلسلة القيمة. هذا ويمكن اليوم الإعلامي من تملك المشروع من قبل جميع الشركاء: المجالس البلدية المنتخبة حديثاً، الإدارات المحلية والجهوية والمجتمع المدني.

وقد تم خلال سنة 2018:

التشخيص الميداني للميزات التفاضلية للبلديات:

- إعداد دراسة حول المواد الإنشائية بكل من بلديات الصمار وتطاوين الشمالية والبنر الأحمر بولاية تطاوين وبلديات سيدي بوبكر وسيدي عيش وزنوش والسند بولاية قفصة ؛
- إعداد مونوغرافيا لكل بلدية موضوع تدخل المشروع ؛
- إعداد بطاقات تعريف بالبلديات؛
- إعداد مكتبة ملتمديا (صور ووثائقي) لكل البلديات ؛

- إعداد دراسة حول إمكانيات تثمين المواد الإنشائية بولاية قفصة .
- إعداد دراسة لتثمين منطقة جبل السند بقفصة.

دعم الفرق البلدية:

- تقديم المشروع ومنهجية تدخله لكافة المجالس البلدية كل على حده ؛
- إعداد استبيان حول الخصوصيات الديمغرافية والتشغيل بكل من بلدية صمار بني مهيرة، بلدية سيدي بوبكر، بلدية زانوش (مرحلة أولى) بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء والمجالس البلدية (الفصل 34 من مجلة الجماعات المحلية) ؛
- إعداد خطوط مرجعية لدراسة وادي تطاوين ووادي تالنت (بلدية تطاوين) بالتنسيق مع بقية المصالح التقنية الإدارية ؛
- الإنطلاق في إعداد المخطط التنموي للبلديات المستهدفة بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستشراف ومتابعة مسار اللامركزية، مصالح وزارة التنمية الإدارات التقنية الجهوية، الفرق البلدية و السلطة المحلية والجهوية، (الفصل 105 و 106 من مجلة الجماعات المحلية)؛
- مرافقة البلديات في إعداد برامج الإستثمار البلدي السنوي.

الأنشطة الإقتصادية:

- الإنطلاق في التنسيق مع هياكل البحث العلمي (معهد الزيتونة، IRA، INGREF) لإعداد الدراسات التقنية والإقتصادية بكل من بني مهيرة (تثمين الصوف) والسند (زياتين) وزنوش (منبت الغابات) ؛
- الإنطلاق في تركيز ورشات تكوينية بكل من البئر الأحمر والصمار في استخراج ونحت الحجارة والحجارة الرخامية. يشارك في هذه الورشات 23 شابا عاطلين عن العمل قصد تأهيلهم في اكتساب خبرة في مجال استعمال الحجارة في أشغال البناء وتهيئة الطرقات بالمشاريع البلدية.
- مواصلة مرافقة الوحدات الإقتصادية المنجزة ضمن مشروع دعم المناطق المحرومة بولاية قفصة:

- وحدة تثمين الحجارة والمجبنة التقليدية بسيدي عيش ؛
- وحدة تثمين الغلال والخضر بالعقيلة ؛
- المنطقة السقوية ببليخير .

مشروع "المبادرة في التنمية الجهوية بولاية مدين" IDR :



- استكمال تنفيذ مشاريع قطاعات التربية والصحة والفلاحة التي تم إقرارها ضمن اللجنة الجهوية لقيادة المشروع في سنة 2016 والبالغ عددها 9 بكلفة استثمار قدرت بحوالي 700 ألف دينار.
- المرحلة الأولى والثانية :

خلال هذه المراحل تم الإعتماد على المنهجية القطاعية (Approche Sectorielle) لإنجاز بعض المشاريع التنموية بالجهة وقد وقع إختيار القطاعات التالية :

✓ قطاع الصحة :

- تجهيز مركز الصحة الأساسية بقصر الجديد بكرسي أسنان ؛
- تهيئة وتجهيز مركز الصحة الأساسية بخوي الغدير بجرجيس ؛
- تدعيم مركز الصحة الأساسية طريق قابس بمعدات وتجهيزات طبية ؛
- تهيئة وتجهيز الوحدة الجهوية لإعادة التأهيل بمدنين .

✓ قطاع التعليم:

- تهيئة المدارس الابتدائية بكل من: حي 2 مارس 1934 بمدنين الجنوبية و 2مارس 1934 بجرجيس وقلالة بجربة أجيم.

✓ قطاع الفلاحة :

- اعادة تهيئة المنطقة السقوية التقليدية بقصر الحلوف ببني خداش؛
 - احداث مركز تجميع حليب الماعز ببني خداش (90% انجاز).
- المرحلة الثالثة:

- خلال هذه المرحلة تم الإعتماد على منهجية المجموعات المستهدفة (Approche des Groupes Cibles) لإختيار مرضى تصفية الدم ببني خداش وأطفال القمر بولاية مدين للتدخل لفائدتهم من طرف لجنة القيادة الجهوية للمشروع ؛
- تم الإتفاق على اقتناء معدات لمركز تصفية الدم ببني خداش بمبلغ 354 ألف دينار ؛
- تم الإتفاق على اقتناء معدات لفائدة أطفال القمر بولاية مدين بمبلغ 123 ألف دينار.

◀ مشاركة المصالح الجهوية للديوان في اللجان الفنية الجهوية لمشاريع التعاون الفني:

○ مشروع "دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقابس":

- تكوين لجنة لتقييم النسخة النهائية لدراسة تأثير التلوث الصناعي على إقتصاد ولاية قابس؛
- طلب لجنة مراجعة دراسة تأثير التلوث الصناعي على صحة الإنسان في منطقة قابس تعديل الدراسة بعد تسجيل جملة من الإخلالات والنواقص مقارنة بما جاء في الخطوط المرجعية ؛
- تنظيم دورة تكوينية حول التصرف البيئي والحوكمة الرشيدة لتعزيز مهارات الصناعيين بولاية قابس
- المصادقة على دراسة تأثير التلوث الصناعي على إقتصاد ولاية قابس.

○ مشروع" بعث المؤسسات الصغيرة بولايتي مدينين وتطاوين في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع" UNOPS:

- بعد إنعقاد اللجان الفنية على مستوى كل ولاية (مدينين وتطاوين) تم اختيار 160 شابا وشابة مرافقتهم في المرحلة الأولى من إنجاز المشروع حيث تم تكوينهم ومرافقتهم في بعث المشاريع.
- 97 شابا وشابة قاموا بإنجاز مخططات الأعمال ؛
- 75 شابا وشابة قاموا بإيداع مخططات الأعمال ؛
- خلال مرحلة المرافقة ما قبل الإنشاء تم إمضاء 35 إتفاقية منح مع الشبان الباعثين (16 من تطاوين و19 من مدينين)، وقد بلغ مجموع الإتفاقيات الموقعة حوالي مليون دينار تونسي.

○ مشروع " المنتزه الجيولوجي بالجنوب الشرقي":

في إطار تركيز أول منتزه جيولوجي بالبلاد التونسية نظم الديوان الوطني للمناجم بالتعاون مع الكتابة السويسرية للاقتصاد والمؤسسة السويسرية للتعاون الفني بتونس ورشة عمل حول التقرير النهائي لدراسة الجدوى وخارطة طريق لمشروع المنتزه الجيولوجي الظاهر وذلك يوم الثلاثاء 03 جويلية 2018 بمدينة الثقافة بتونس تحت إشراف السيد وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة. وقد واكب كل من المدير العام لديوان تنمية الجنوب وممثلي الإدارات الجهوية للتنمية بالجنوب الشرقي هذه الورشة .وتولى السيد المدير العام تنشيط جلسة الحوار حول خارطة طريق مشروع المنتزه الجيولوجي الظاهر وخصوصا إدارة وحوكمة المشروع جهويا ووطنيا لضبط مهام كل طرف وتطوير منظومة اتصالية للمشروع تستهدف السكان المحليين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية. وقد عهد لديوان تنمية الجنوب رئاسة لجنة قيادة المشروع جهويا ويضم هذا المنتزه 29 منتجًا جيولوجيًا ثمينًا يستقطب الباحثين والزوار يمتد على مساحة 6320 كيلومتر مربع ويهدف هذا المشروع إلى تثمين التراث الجيولوجي الذي يزخر به الجنوب التونسي وإدماج هذا التراث الطبيعي والثقافي من قصور ومنتجات متميزة بالجنوب.

الأنشطة الإدارية

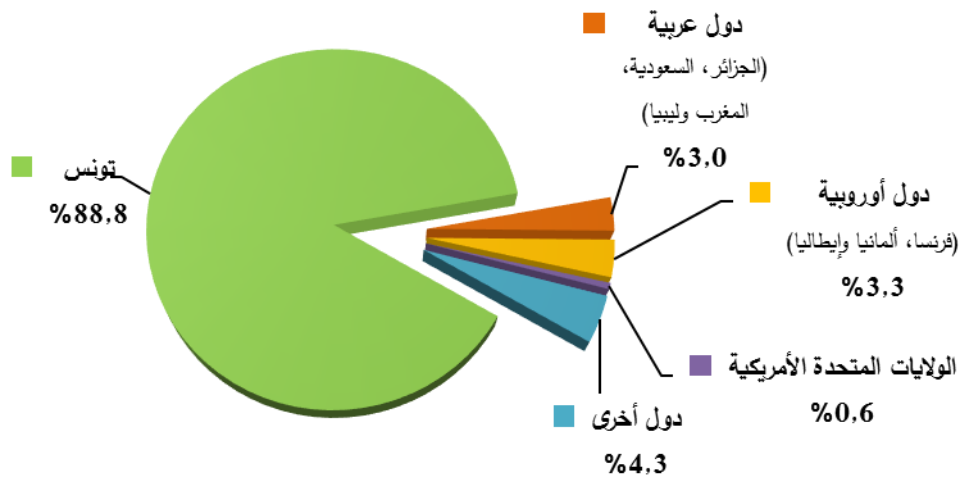
الإعلامية والتوثيق

1. الإعلامية

- متابعة وتحيين وإثراء كلّ المنظومات التي هي في طور الإستغلال سواء بإدخال بعض التعديلات المرتبطة أساسا بقوانين جديدة أو ملائمة البعض الآخر لمتطلبات تطور طرق وأساليب العمل .
- القيام بعملية حفظ للمعطيات وأرشفة النظام المعلوماتي للديوان لسنة 2018 وحفظه ب coffre fort للديوان.
- الانتهاء من إعداد وتركيز المنظومتين المعلوماتية الأولى الخاصة بمتابعة مشاريع الاستثمار الخاص والثانية المنظومة الخاصة بالإحصائيات الجهوية ، وتنظيم أيام تكوينية لفائدة الإطارات التي ستوكل إليهم مهام استغلال هذين المنظومتين على المستوى المركزي والجهوي والشروع في استغلالها الفعلي عبر الشبكة الافتراضية الخاصة التي تربط الشبكات المحلية للإدارات الجهوية للتنمية بالشبكة المحلية للمقر الاجتماعي للديوان واعتمادهما مستقبلا كوسيلة عمل أساسية بالمصالح المركزية والجهوية للديوان.
- تقديم منظومتي متابعة مشاريع الاستثمار الخاص و الإحصائيات الجهوية للمجلس الوطني للإحصاء وقد استحسن السادة أعضاء المجلس منظومة متابعة الاستثمار الخاص بالديوان وأوصوا بدراسة إمكانية تعميمها واعتمادها من قبل مختلف الهياكل المساندة للاستثمار الخاص وأكدوا على إثراء وتطوير منظومة الإحصائيات الجهوية بإنتاج مؤشرات تأليفية على مستوى ولايات الجنوب.
- متابعة استغلال وصيانة الشبكة المحلية وإدخال التغييرات الضرورية عليها لضمان سلامتها بالإعتماد على قواعد ومنهجية السلامة المعلوماتية والقيام بالعمليات الفنية اللازمة لربط المستعملين الجدد بالشبكة والإحاطة بهم لحسن إستغلالها.
- متابعة ومراقبة المنظومات الخاصة بتحسين النظام المعلوماتي والشبكة الداخلية للديوان من خلال مضاد الفيروسات والمضاد للهجمات الخارجية مع السهر على تحيينه آليا و تجديد تراخيصه سنويا و تركيزها على الموزع المركزي. مما مكن وصول نسبة جاهزية الشبكة المحلية والأنترنات والبريد الإلكتروني الداخلي الى نسبة تراوحت بين 97 و 100 بالمائة.

- انتهى الديوان في إعداد كل مراحل الدراسة الخاصة بسلامة نظامه المعلوماتي والاتصالي ووقع إحالة مخرجات الدراسة على أنظار المصالح الفنية المختصة بالوكالة التونسية لسلامة المعلوماتية التي صادقت عليها في شهر سبتمبر 2018 و سيقع الشروع في اعتمادها و تطبيق محتوياته .
- في إطار برنامج تدعيم المصالح المركزية والجهوية للديوان بمعدات إعلامية ومكتبية جديدة تواكب التطور التكنولوجي قام الديوان باستشارة لإقتناء معدّات إعلاميّة جديدة حيث ستساهم هذه الإقتناءات في بلوغ الأهداف المرسومة بعقد أهداف الديوان والوصول إلى المؤشرات التالية:
 - نسبة الإطارات التي تمتلك حاسوب على المستوى المركزي حوالي 100%.
 - نسبة الإطارات التي تمتلك حاسوب على المستوى الجهوي من حوالي 90% إلى حوالي 100%.
 - نسبة حداثة الحواسيب على المستوى المركزي من حوالي 64% إلى حوالي 85%.
 - نسبة حداثة الحواسيب على المستوى الجهوي من حوالي 66% إلى حوالي 87% .
- السهر على المتابعة الفنيّة لموقع الواب الخاص بالديوان (www.ods.nat.tn) وإدخال المعطيات الجديدة بالاعتماد على الإحصائيات الأخيرة التي أصدرها الديوان بوثيقة الولايات بالأرقام إلى جانب تحيين وإثراء محتواه قصد مزيد تفعيل دوره كوسيلة اتصال مع المحيط الخارجي للديوان وقد بلغ عدد الزوار المتصفحين لموقع واب الديوان خلال هذه الفترة 5160 زائرا منهم 83,4 % زائرا جديدا بنسبة ارتداد تقدر بـ 53% . ويتوزع عدد الزائرين حسب الدول كآآتي:

عدد زوار موقع واب الديوان حسب الدول



- القيام بكل الإجراءات الواجب إتباعها للانخراط التدريجي في المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" بالتنسيق مع وزارة الاشراف وذلك من خلال توفير الربط والإمكانيات البشرية والتجهيزات والتكوين اللازم.

- الإحاطة المستمرة بمستعملي الإعلامية والمكتبية والإنترنات بالمصالح المركزية والجهوية وخاصة في مجالات التراسل الإلكتروني واستعمال الإنترنات .

- تعهد وصيانة بصفة دورية لكل التجهيزات الإعلامية والمكتبية والمعدّات الاتصالية والسهر على حسن توظيفها واستغلالها بصفة مجدية بكل الإدارات المركزية والجهوية ويمكن حوصلة التدخلات كالاتي:

➤ 480 تدخل لإصلاح عطب التجهيزات وبرمجيات التشغيل.

➤ 650 عمليّة صيانة دورية و عادية للحواسيب .

➤ 07 عمليات إصلاح لدى مزوّدي خدمات إعلاميّة.

2. التوثيق والأرشفة:

- مواصلة تدعيم الرصيد الوثائقي من كتب ودوريات إلى جانب الإشتراكات السنوية في عديد المجالات التونسية والأجنبية ، حيث أصبحت مكتبة الديوان تعدّ 9796 كتابا اي بزيادة 596 كتابا خلال سنة 2018.

- المعالجة الفنية للوثائق والتي تشمل على الفهرسة الموضوعية والوصفية لكل وثيقة وإيجاد مداخل حسب الموضوع والمؤلف والناشر والمنطقة الجغرافية و تخزين كلّ هذه البيانات بقاعدة المعطيات التوثيقية.

- تقوم مصلحة التوثيق بخدمات الإعارة واسترجاع الوثائق مع تقديم الدعم التوثيقي والخدمات الضرورية لكل أعوان وإطارات الديوان إلى جانب مستعملين من خارج الديوان (تلاميذ، طلبة، باحثون ومصالح جهوية) - في نطاق إعلام كافة الإطارات بكلّ ما يرد على مكتبة الديوان من مراجع ووثائق ودوريات مختصة تم

إصدار 6 أعداد من " نشرية التوثيق ."

الشؤون الإدارية والمالية

1 . الشؤون الإدارية

تركيبة الأعوان

يبلغ عدد الاطارات والأعوان في موفى سنة 2018 بديوان تنمية الجنوب 116 من بينهم 63 إطارا و 27 عون تسيير و 26 عون تنفيذ.

ويتوزع عدد موظفي و أعوان الديوان بالمصالح المركزية والجهوية على النحو التالي:

الإطارات	أعوان التسيير	أعوان التنفيذ	الجملة	نسبة التأطير
30	12	12	54	% 55,55
33	15	14	62	% 53,22
63	27	26	116	% 54,31

المناخ الاجتماعي

حرصا على توفير مناخ ملائم يقوم الديوان بتقديم جملة من الخدمات الإجتماعية متمثلة في الخدمات المالية والإحاطة الصحية.

يبين الجدول التالي الخدمات المالية والإحاطة الصحية بالديوان.

تسبقة على الأجر	عدد الأعوان 41	المبلغ بالألف دينار : 78,160 ألف دينار
الإحاطة الصحية	فحوص دورية لكافة الأعوان والإطارات بالمصالح المركزية والجهوية.	

تنظيم لقاء للعائلة الموسعة للديوان

نظمت ودادية أعوان ديوان تنمية الجنوب وتحت إشراف الإدارة العامة يوم 07 ديسمبر 2018 لقاء للعائلة الموسعة للديوان بحضور إطارات وأعوان الديوان بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية وثلة من الأعوان والإطارات المحالين على التقاعد.

تنظيم إجتماعات مع الطرف الإجتماعي

في إطار الحرص على إرساء مناخ إجتماعي سليم بالديوان تم عقد عديد الجلسات مع النقابة الأساسية لأعوان الديوان لتدارس الوضع الإجتماعي بالمؤسسة والتداول في مختلف الإشكاليات العالقة والعمل على تجاوزها.

أعمال مجلس المؤسسة

عقد مجلس المؤسسة بديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2018 أربعة (04) إجتماعات خصصت للمصادقة على عدد من النقاط المتعلقة بنشاط الديوان وتسييره الإداري والمالي وحوصلتها في ما يلي :

◀ إجتماع 27 أفريل 2018

انعقد هذا الإجتماع بجرية وتناول بالدرس :

- المصادقة على محضر جلسة إجتماع مجلس المؤسسة المنعقد يوم 26 ديسمبر 2017.
- تقرير نشاط ديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2017.
- تقرير مراجع حسابات ديوان تنمية الجنوب للسنة المالية 2016.
- مذكرة حول إعادة تموقع هياكل التنمية.
- مختلفات.

◀ إجتماع 24 جويلية 2018

انعقد هذا الإجتماع بتطاوين وتناول بالدرس :

- المصادقة على محضر جلسة إجتماع مجلس المؤسسة المنعقد يوم 27 أفريل 2018.
- تقرير نشاط ديوان تنمية الجنوب خلال السداسي الأول من سنة 2018.
- تقديم منظومة متابعة الإستثمار الخاص.
- مختلفات

◀ إجتماع 26 أكتوبر 2018

انعقد هذا الإجتماع بقفصة وتناول بالدرس :

- المصادقة على محضر جلسة إجتماع مجلس المؤسسة المنعقد يوم 24 جويلية 2018.
- تقرير نشاط ديوان تنمية الجنوب خلال التسعة الأشهر الأولى لسنة 2018.
- عرض حول المشاريع الكبرى للبنية التحتية لإقليم الجنوب.

- متابعة توصيات مراجع الحسابات للسنة المالية 2016.
- مختلفات.

◀ إجتماع 27 ديسمبر 2018

انعقد هذا الإجتماع بتوزر وتناول بالدرس :

- المصادقة على محضر جلسة إجتماع مجلس المؤسسة المنعقد يوم 26 أكتوبر 2018.
- أهم المستجدات للثلاثية الرابعة من سنة 2018.
- أهم ملامح عمل الديوان خلال سنة 2019 .
- تقرير مراجع حسابات ديوان تنمية الجنوب للسنة المالية 2017.
- مظاهر التغيرات المناخية وتأثيراتها بمناطق الجنوب التونسي.
- مختلفات.

أعمال اللجنة الإدارية المتناصفة ولجنة الشراءات

اللجان الإدارية المتناصفة

تم عقد ثلاث جلسات للجان الإدارية المتناصفة خصصت الأولى بتاريخ 27 سبتمبر 2018 للترقية في الصنف وشملت 13 عوناً وإطاراً والثانية بتاريخ 23 أكتوبر 2018 وخصصت للترقية في السلم وشملت 62 عوناً وإطاراً وخصصت الأخيرة بتاريخ 27 نوفمبر 2018 للترقية في الدرجة وشملت 48 عوناً وإطاراً.

لجنة الشراءات

في إطار إحكام التصرف وتطبيقاً لمختلف النصوص التنظيمية المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي عقدت لجنة الشراءات بالديوان خلال سنة 2018 ، 10 إجتماعات وذلك للنظر في الإقتناءات من مواد ومعدات وكل ما يتعلّق بتزويد مصالح الديوان بمختلف الحاجيات وذلك في إطار مشمولات هذه اللجنة مع الإشارة إلى أنّه بناء على مقترحات اللجنة تم إبرام عقود إطارية لتزويد الديوان لمدة سنة لحاجياته من المواد الإعلامية والمكتبية ومواد وآلات النسخ وذلك بعد القيام باستشارات في الغرض كما قام الديوان بإعلان طلب عروض وطني لاقتناء 1250 رأس غنم في إطار المشروع التونسي الإيطالي "الحد من الفقر من خلال تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين".

تطوير الإطار التشريعي للمؤسسة

شهدت سنة 2018 مواصلة الجهود وتكثيف الجلسات مع مصالح وزارة الإشراف لاستكمال صياغة الوثائق المتعلقة بتدعيم وإعادة تحديد مهام مؤسسات التنمية الجهوية وتحسين أنظمتها وهياكلها التنظيمية وذلك لمواكبة تجسيد اللامركزية وإرساء المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.

القيام بالجرد المادي لسنة 2018

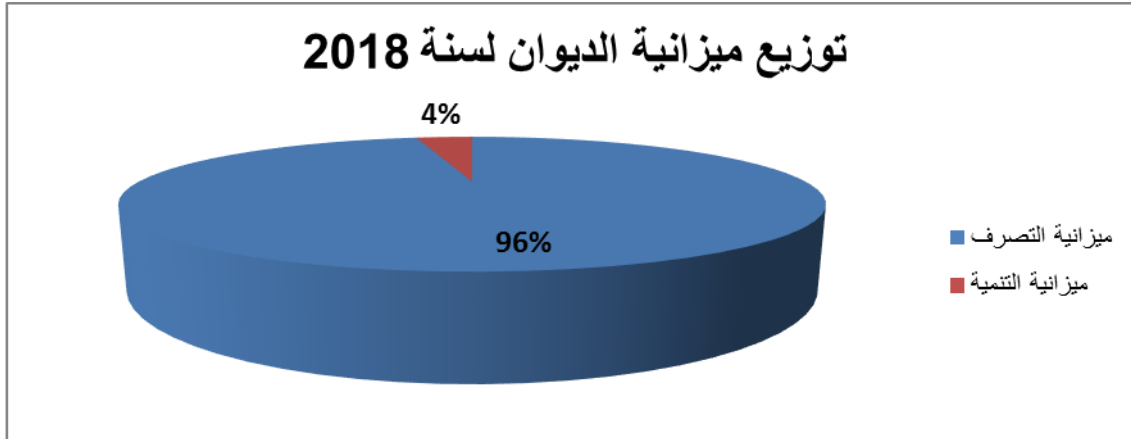
في إطار الترتيب المعمول بها في مجال التصرف والتسيير الإداري والمالي تم إحداث لجنة خاصة بالجرد المادي لسنة 2018 وقد قامت هذه اللجنة بجرد شامل لكل الممتلكات الحالية للديوان بمصالحه المركزية والجهوية وفقا لبرنامج محددة تم ضبطها للغرض وإعلام مراجع حسابات الديوان بها حيث تم التثبيت وإحصاء الممتلكات (أثاث مكتب، أجهزة، وسائل نقل، مخزون، مقتطعات الوقود إلخ...).

2. الشؤون المالية

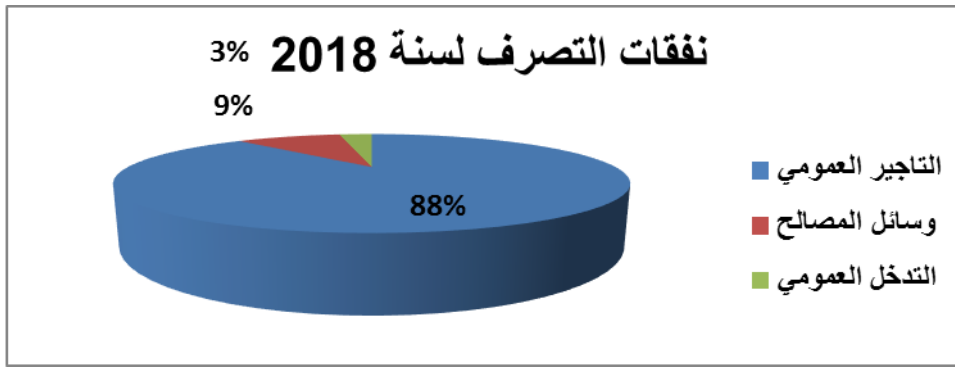
ميزانية الديوان لسنة 2018

بلغت ميزانية الديوان لسنة 2018 : 4.204,000 ألف دينار موزعة كالآتي :

- ميزانية التصرف 4.054,000 أد منها 103,000 موارد ذاتية.
- ميزانية التنمية 150,000 أد منها 10,000 موارد ذاتية.



وتوزعت نفقات التصرف بالديوان البالغة 4054 مليون دينار سنة 2018 على النحو التالي :



ويحوصل الجدول التالي التطور الحاصل في ميزانية الديوان :

البيانات	2017 ق.م	2018	نسبة التطور	
			المبلغ	النسبة
نفقات التصرف	3987.000	4054.000	+67.000	+1,7%
التأجير العمومي	3466.000	3575.000	+109.000	+3,1%
وسائل المصالح	406.000	364.000	-42.000	-10,3%
التدخل العمومي	115.000	115.000	-	-
نفقات التنمية	230.000	150.000	-80.000	-34,8%
مجموع الميزانية	4217.000	4204.000	-13.000	-0,3%

شهدت ميزانية الديوان لسنة 2018 تراجعا طفيفا قدر بـ 13 أذ 0,3 % مقارنة بسنة 2017 وذلك في إطار سياسة الدولة للضغط على المصاريف مما استوجب مزيد الضغط على المصاريف وترشيدها ضمانا لحسن سير المؤسسة وتحقيق الأهداف المنشودة وتجدر الإشارة إن عدم إقرار انتدابات جديدة خلال سنة 2018 شكل ضغط إضافيا على أعوان وإطارات الديوان لبلوغ الأهداف المرسومة . إذ بلغ عدد المغادرين للديوان منذ سنة 2014 إلى حدود نهاية سنة 2018، 39 عوناً وإطاراً (18 إطارات و 11 عون تسيير و 10 أعوان تنفيذ).

إعداد ميزانية الديوان لسنة 2019

تمّ إعداد ميزانية الديوان لسنة 2019 وفقا لمنهجية التصرف حسب الأهداف (حيث تم إعداد وثيقة القدرة على الأداء لديوان تنمية الجنوب لسنة 2019 ومناقشتها مع سلطة الإشراف والمصالح المختصة حسب وزارة المالية وقد تمت المصادقة النهائية على ميزانية الديوان لسنة 2019 والمقدّرة بمبلغ جمل ي يبلغ 4.145,000 أ د مقابل 4.204,000 أ د سنة 2018 أي بانخفاض قدره 59,000 أ د.

وتتوزع على النحو التالي :

ميزانية الديوان المصادق عليها في إطار قانون المالية لسنة 2019

العناصر	المبلغ (ألف دينار)
نفقات التصرف	3.915,000
التأجير العمومي	3.415,000
وسائل المصالح	416,000
التدخل العمومي	84,000
نفقات التنمية	230,000
مجموع الميزانية	4.145,000 أ د (*)

(*) منها 115,000 أ د موارد ذاتية.

خلية الحوكمة



1. الإحداث:

- بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 الخاص بإحداث خلايا الحوكمة.
- وعملا بالقرار عدد 2017/1673 بتاريخ 24 نوفمبر 2017 المتعلق بإحداث "خلية الحوكمة" بديوان تنمية الجنوب.
- تم إحداث خلية الحوكمة بديوان تنمية الجنوب بمقتضى مقرر بتاريخ 1 ديسمبر 2017 وتم تكليف إطار بخطة مدير بتسييرها بتاريخ 2018/02/26.

2. نشاط الخلية لسنة: 2018

1.2. جمع والإطلاع على المراجع الضرورية ذات علاقة بمجال الحوكمة :

- جمع كل القوانين والنصوص الترتيبية والأوامر المتعلقة بإحداث خلايا الحوكمة والإطلاع عليها
- جمع جل القوانين ذات العلاقة بتكريس مبادئ الحوكمة والإطلاع عليها مثل قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة و مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي
- الإطلاع على الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد و ايضا خطة عمل هذه الإستراتيجية .
- الإطلاع على خطة العمل الوطنية للحوكمة المفتوحة 2016-2018

2.2. تطبيق القوانين والمناشير الصادرة في علاقة بالحوكمة ومكافحة الفساد

- ✓ القانون عدد 46 لسنة 2018 بتاريخ 01 اوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة والإثراء غير المشروع:

- ضبط قائمة المعنيين بديوان تنمية الجنوب بقانون التصريح بالمكاسب والمصالح حسب ما ورد في الفصل عدد 5 من هذا القانون وتحيينها عند الإقتضاء و إحالتها إلى الإدارة العامة.
- تمكين الزملاء المعنيين بقانون التصريح بالمكاسب والمصالح والإثراء غير المشروع من نسخة من القانون المذكور وأنموذج التصريح وحثهم على التصريح في أقرب الآجال.
- المشاركة في يوم تحسيبي حول قانون التصريح بالمكاسب وقع تنظيمه من طرف مصالح الحكومة برئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و تمكين الزملاء المعنيين من تقرير في الغرض لإفادتهم ومزيد تحسيسهم بالأمر.
- نشر معلومة إنطلاق العمل بالمنصة الاليكترونية للتصريح عن بعد للحث على التصريح ولتسهيل العملية نظرا لبعد المسافة .
- إعلام الزملاء المعنيين بالمنشور عدد 30 لسنة 2018 المؤرخ في 21 نوفمبر 2018 المتعلق بتطبيق أحكام القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب و المصالح و الإثراء غير المشروع و تضارب المصالح والذي حدد آخر أجل للتصريح **14 ديسمبر 2018** .
- تحديد القائمة النهائية للمعنيين بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع والتي تعد 20 شخصا أنها العملية وأحالتها إلى وزارة الإشراف وإلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .
- ✓ مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي :
- إعداد مذكرة خاصة بمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي وإحالتها إلى السيد المدير العام للإذن بتعميمها على كافة العاملين بديوان تنمية الجنوب من إدارات مركزية و جهوية لتطبيقها
- توزيع المدونة علي كل الزملاء بالمصالح المركزية والإدارات الجهوية للإطلاع عليها.
- إعداد سجل يضم قائمة إسمية لكل العاملين بالديوان وجدول للإمضاء بالإطلاع على المدونة والعمل على تطبيقها.

3.2. حوكمة الشراءات : من خلال:

- التسجيل بمنظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS و إبرام كل الصفقات والإستشارات عبرها.
- التسجيل بالمرصد الوطني للصفقات العمومية ونشر المخططات التقديرية و كل الصفقات والإستشارات المبرمجة عبر موقع الواب الخاص به.

4.2. حضور أشغال اللجان الداخلية بالديوان كعضو ملاحظ:

- لجنة متابعة ملاحظات مراجع الحسابات؛
- لجنة الشراءات،
- اللجنة الطبية،
- لجنة القروض،
- لجان فتح العروض و تقييم الصفقات

5.2. المشاركة في إجتماع لجنة المديرين بتاريخ 07 ديسمبر 2018 كمقرر اللجنة وإعداد محضر جلسة في الغرض.

6.2. المشاركة في جلسات عمل خارج الديوان:

- جلسة مع السيد وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي حول الدور المحوري لخلايا الحوكمة تفعيل نشاطها وسبل دعمها لتحقيق الأهداف المرجوة منها (جوان 2018)
- جلسة عمل بوزارة الإشراف حول تفعيل خلايا الحوكمة ودعم مهامها وبحث سبل التنسيق بينها وبين الخلية المركزية (أكتوبر 2018)
- جلسة عمل بوزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي حول النظر في هيكله تقارير خلايا الحوكمة وإستكمال خطط عمل الخلايا لفترة 2019/2020. (نوفمبر 2018)
- جلسات العرض الدوري لتجارب خلايا الحوكمة بالمنشآت العمومية وذلك بالمقر الفرعي لرئاسة الحكومة بالمركز العمراني الشمالي.
- المشاركة في دورة تكوينية حول نشر و تطبيق مبادئ الحوكمة بالمنشآت العمومية التونسية.

3. دور الخلية في تكريس الحوكمة داخل الديوان

- سعت الخلية منذ إحدائها إلى تكريس مبادئ الحوكمة داخل الديوان من خلال :
- ◀ متابعة إنجاز المشاريع والإجراءات المتخذة من طرف مصالح الهيكل لتجسيد مبادئ الحوكمة وذلك بتطبيق قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال:
- تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ومن ينوبه ونشر إسميهما على موقع الواب الخاص بالديوان

- نشر وتحيين ووضع على ذمة العموم المعلومات المحددة بالفصل 6 بالقانون عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- التحسيس والتعريف بالقانون المذكور أعلاه بتوزيعه على مختلف المصالح المركزية والجهوية بالديوان.
- إعداد المطبوعات الخاصة بطلب النفاذ إلى المعلومة و بمطالب التظلم الموجهة لإلى المدير العام.
- إعداد تقارير النفاذ إلى المعلومة الثلاثية والسنوية وإحالتها إلى وزارة الإشراف.

◀ الدعوة إلى حوكمة التصرف في الموارد المالية والمخزون والعربات بالسعي لتفعيل منظومة التصرف المندمجة (مالية /محاسبة /مخزون وعربات) وذلك بإقتناء المعدات والبرمجيات الضرورية لإرساء منظومة التصرف المندمجة والتنسيق مع المزود لتنظيم دورات تكوينية لإطارات الديوان المكلفين بهذه المهمات في الغرض.

◀ متابعة برنامج حوكمة التصرف في المحروقات من خلال الإنخراط في برنامج إستعمال البطاقات الذكية للتزود بالمحروقات خلال المهام الوظيفية.

◀ متابعة مشروع حوكمة التصرف في نظم المعلومات والذي يتضمن :

- التدقيق للسلامة المعلوماتية من طرف خبير مصادق عليه من طرف الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية منذ بداية 2018.

- إعداد كل مراحل الدراسة الخاصة بسلامة نظامه المعلوماتي والاتصالي و إحالتها إلى الوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية التي صادقت عليها في شهر سبتمبر 2018 و سيقع الشروع في اعتمادها و تطبيق محتوياتها .

- المشاركة في أشغال وجلسات خلية السلامة المعلوماتية المحدثة،

◀ المشاركة في أشغال لجنة التكوين وتنمية القدرات وإعداد برنامج تكوين لكل إدارة حسب إحتياجاتها مع الأخذ بعين الإعتبار محاور تكوينية مشتركة كمحور الحوكمة وبعض مجالات الإعلامية...

◀ العمل على إتباع المسار التشاركي في اتخاذ القرارات عبر :

- المواظبة على عقد اجتماع لجنة المديرين كل ثلاث أشهر،

- المواظبة على عقد جلسة أسبوعية صبيحة كل اثنين،

- إحداث لجان أخذ القرار في عديد مجالات عمل الديوان وتوزيع عضو يتها على مختلف المصالح المركزية والجهوية.

الملحق